1949/08/01
890 F. 61/11-249 (3)

تقرير من تد سبنسر Ted L. Spencer عن مشروع الخرج الزراعي إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخ في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومضمن طي رسالة رقم ٢١٨ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار القانوني في السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٩م.

يتضمن التقرير عرضاً لإنجازات مشروع الخرج الزراعي خلال شهر يوليو (تموز) ١٩٤٩م، ويقدم قائمة بالمنتجات الزراعية التي أرسلت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود وإلى ولي العهد، والتي تم تسليمها إلى المستودعات الحكومية في الخرج أو تم استهلاكها من قبل المواشي على أرض المشروع أو حولها. وتتضمن القائمة نوع المحاصيل، وكميتها وسعرها، وقيمتها الإجمالية التي بلغت حوالي ٤٣٥ ألف ريال. ويذكر التقرير أن الأسعار المذكورة تم اعتمادها من قبل لجنة ملكية وتمثل متوسط الأسعار المتداولة في منطقة الرياض خلال الأشهر العشرة الماضية. ويبين التقرير أنه قد تم تقليص فترات العمل في المشروع خلال شهر رمضان. كما يذكر التقرير مساحات الأراضي التي تم إعدادها للزراعة في الموسم القادم، وبلغت حوالي ٣٨٠ فداناً، والمحاصيل التي تمت زراعتها، والمساحات المزروعة من كل محصول، وبُذلت جهود لنظافة خطوط الري وإصلاحها لضمان استمرار تدفق المياه في فصل الخريف.

ويتضمن التقرير عرضاً لما قام به مركز صيانة المعدات والآلات التابع للمشروع من إصلاح وتجميع للآلات الزراعية المستخدمة في المشروع. ويفيد التقرير أن محصول التمر في مشروع الهفوف الزراعي يبدو ناجحاً جداً، ويعود الفضل في هذا النجاح إلى استخدام الأسمدة التجارية. ويتحدث التقرير عن خطة لزراعة أشجار النخيل على الأراضي القريبة من أماكن السكن لدراسة أثر الأنواع المختلفة من الأسمدة في تلك الأشجار. ويذكر التقرير أن الجرارات تقوم بحراثة الأراضي القديمة والجديدة للمزارعين المحليين، وأن هناك خطة لإنشاء معهد زراعي في الهفوف. ثم يورد بياناً بمساحات المباني الجاري إنشاؤها ضمن مشروع الهفوف الزراعي حسب معلومات ذكرها دوتري E. R. Daughtrey المشرف على أشغال البناء في المشروع؛ وتشمل تلك المباني مساكن للموظفين الأمريكيين، وأخرى للموظفين العرب، ومبنى يضم غرفة الاستقبال ومكتب الإدارة والمرآب والمخازن وغرفة المولدات الكهربائية، بالإضافة إلى غرفة لحارس المشروع وأخرى للمضخات. وقد أنجز جزء كبير من هذه المباني، في حين يتوقع إنهاء ما تبقى في غضون أشهر بعد رمضان.

R. 7

1949/08/01
890 G. 404/8-149 (1)

برقية سرية رقم ١٣٠ من كليفتون إنجلش Clifton P. English القنصل الأمريكي في البصرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تتحدث البرقية عن الاحتفالات بعيد الفطر في مدينة البصرة، وتشير فيما يخص المملكة العربية السعودية إلى تنظيم قنصلية المملكة هناك حفل استقبال للزوار الذين قدموا للتهنئة بهذه المناسبة.

LM.190-4

1949/08/02
890 F. 5151/8-249 (1)

برقية سرية رقم ٤٦٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار القانوني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يقول هيل إن محمد سرور الصبان مستشار وزير المالية السعودي أخبر دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في جدة يوم ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م أن وزير المالية السعودي وافق على فكرة استخدام رصيد المملكة العربية السعودية لدى بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank البالغ قدره ٤,٦ ملايين دولار لشراء الريالات. ويضيف هيل أن وزير المالية يرغب في عرض رسمي من الولايات المتحدة يوضح وضع الرصيد قبل عرض الفكرة على الملك عبدالعزيز آل سعود للحصول على الموافقة النهائية. ويفيد هيل أن حسين العطاس من جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society (وردت البنك الهولندي Dutch Bank) أخبر بيرجس أن الصبان ناقش هذا الموضوع معه وأعلمه أن حكومة المملكة ستقترح على الولايات المتحدة أن تكون جمعية التجارة الهولندية هي الوكيل المعتمد لإنجاز تلك العملية.

R. 6

1949/08/02
890 F. 5151/8-249 (2)

برقية رقم ٣١٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار القانوني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تورد البرقية أسعار صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي حسب سعر الإغلاق يوم ١ أغسطس ١٩٤٩م مع مقارنتها بأسعار الأسبوع السابق، وبما كانت عليه قبل عام، وذلك بناءً على معلومات منقولة عن جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة. ويتبين من الأسعار

المذكورة أن الدولار كان يعادل ١٧ ,٤ ريالات، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥ ,٥٩ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً ١١ قرشاً، والجنيه المصري ١٣ ريالاً ١٧قرشاً، والمائة روبية هندية ٩٨ ريالاً. كما تورد البرقية أسعار الحوالات بالجنيه الاسترليني والجنيه المصري والجنيه الذهب الإنجليزي مقابل الدولار وعملات أخرى.

R. 6

1949/08/02
890 F. 543/3-2549 (1)

رسالة من ميريل جاي Merrill C. Gay الرئيس المساعد في قسم السياسة التجارية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى وولتر ماك Walter S. Mack, Jr. رئيس شركة بيبسي كولا، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير جاي إلى رسالته المؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م رداً على رسالة ماك المؤرخة في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٤٩م الموجهة إلى دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي فيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها ماك في جهوده لتسجيل علامة بيبسي كولا التجارية في المملكة العربية السعودية. ويضيف جاي أن موظفاً في السفارة الأمريكية في جدة ناقش هذه القضية مع مسؤول سعودي مختص قال إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة الموضوع، ويعد جاي بالاتصال بماك حالما تتوفر لديه معلومات جديدة بهذا الخصوص.

R. 6

1949/08/02
890 F. 7962/6-1349 (1)

برقية رقم ٩٩ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يتساءل آتشيسون عما إذا حدثت تطورات إيجابية بشأن موضوع (تحسين خدمات الجوازات في مطار الظهران) ممّا ورد ذكره في رسالة السفارة رقم ١٦٢ المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

R. 11

1949/08/02
890 F. 7962/8-249 (1)

برقية رقم ٤٦١ من هايورد هيل Heyward Hill القائم بالأعمال والمستشار القانوني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد هيل أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي مستاء جداً ممّا حدث مؤخراً في مطار الظهران على أثر مشادة بين السلطات الجمركية في المطار وضباط من سلاح الجو الأمريكي بشأن حقيبة مجهولة الهوية جاءت

على متن رحلة من رحلات شركة تي دبليو إيه TWA.

R. 11

1949/08/02
890 F. 7962/8-249 (1)

برقية رقم ٤٦٥ من هايورد هيل Heyward Hill القائم بالأعمال والمستشار القانوني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى أن وندل فيليبس Wendel M. Phillips (الباحث من جامعة كاليفورنيا المهتم بالتنقيب عن الآثار في المملكة العربية السعودية) سأله حين كان في السفارة الأمريكية في القاهرة يوم ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م أن تطلب له السفارة الأمريكية في جدة إذناً بالهبوط في جدة على متن طائرة بريطانية مستأجرة للتزود بالوقود وهو في طريقه إلى عدن، وقضاء أيام يلتقي خلالها هاري سنت جون فلبي Harry St. John Philby ويُجري لقاء مع الملك عبدالعزيز آل سعود.

ويقول هيل إنه نقل طلب فيليبس إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي مساء اليوم السابق. وبعد النظر في الأمر، أجاب ياسين أنه لا يفضل في الوقت الحاضر منح فيليبس الإذن بالهبوط في جدة، واقترح بدلاً من ذلك أن يذهب فيليبس إلى عدن عن طريق بورسودان. وأن يتصل بفلبي نفسه لاحقاً حتى يحصل له على إذن بزيارة المملكة من الملك عبدالعزيز آل سعود مباشرة.

R. 11

1949/08/03
890 F. 5151/8-349 (1)

رسالة موقعة من ألفريد بارث Alfred W. Barth نائب رئيس بنك تشيس ناشنال Chase National Bank في نيويورك إلى جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يؤكد بارث ما جاء في مكالمته الهاتفية مع ماتيسون بشأن معاملة تخص ثلاث حوالات مالية لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company نيابة عن الحكومة السعودية. ويبين بارث أن أرامكو، كما علم، قد توصلت إلى اتفاقية مع الحكومة السعودية حصلت بموجبها على حقوق التنقيب عن النفط قبالة السواحل السعودية، والتزمت في مقابل ذلك بتقديم ثلاث دفعات بمليوني دولار للحكومة السعودية في أكتوبر (تشرين الأول) من كل من عام ١٩٤٩م و١٩٥٠م و١٩٥١م على التوالي.

ويضيف بارث أن الحكومة السعودية طلبت ثلاث سُلف على تلك المبالغ، وقد وافقت أرامكو على ذلك، على أن يسترجع

بنك تشيس ناشنال قيمة كل من تلك السلف عند تاريخ استحقاق كل من الحوالات الثلاث المذكورة، علماً أن الحوالات مدفوعة لدى المكتب الرئيسي للبنك في نيويورك. ويذكر بارث أن إدارة البنك تلقت اقتراحاً بسحب قيمة السلف المطلوبة وتحويلها لحساب وزارة المالية السعودية. ويبين أنه يقدّم هذه المعلومات كما جرت العادة بالنسبة إلى أي معاملات مالية بهذا الحجم مع حكومات دول أجنبية حتى توافق وزارة الخارجية عليها.

R. 6

1949/08/03
890 F. 5151/8-349 (2)

مذكرة محادثات شارك فيها ألفرد بارث Alfred W. Barth نائب رئيس بنك تشيس ناشنال The Chase National Bank وكوستر شيرمرهورن A. Coster Schermerhorn ممثل البنك في واشنطن وجوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تشير المذكرة إلى السلف التي طلبت الحكومة السعودية سحبها على حساب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لدى بنك تشيس ناشنال Chase National Bank وذلك على ثلاث دفعات متفرقة بقيمة مليوني دولار لكل واحدة، مقابل ثلاث حوالات لشركة أرامكو مستحقة الدفع في أكتوبر (تشرين الأول) من كل من عام ١٩٤٩م و١٩٥٠م و١٩٥١م.

وقد بيّن بارث، كما تقول المذكرة، أنه سبق للبنك خلال شهر أبريل (نيسان) ١٩٤٩م أن حصل على موافقة وزارة الخارجية على قرض اقترح البنك آنذاك تقديمه للمملكة؛ وهو يسأل إن كانت الوزارة توافق كذلك على هذه العملية.

وتبين المذكرة أن ماتيسون تشاور في الأمر مع جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، ثم أعلم ممثل بنك تشيس ناشنال في واشنطن أنه ليس لدى الوزارة أي اعتراض على تلك العملية.

R. 6

1949/08/04
890 F. 6363/8-449 (1)

برقية رقم ٣٦٦ من إدوارد كروكر Edward S. Crocker السفير الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير كروكر إلى مذكرة من وزارة الخارجية العراقية مؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م تطلب فيها نسختين من اتفاقية شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company مع الحكومة السعودية، واتفاقية شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمينويل) American Independent Oil Company مع

شيخ الكويت. ويقول إنه نظراً إلى الطابع السري للاتفاقيات المرسلة إلى السفارة حسب تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية المضمنة في رسالتها رقم ٥ المؤرخة في ١١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م، فإن السفارة لا تستطيع إعطاء الحكومة العراقية نسخاً من هذه الاتفاقيات دون الحصول على موافقة كل الأطراف المعنية. ويتساءل كروكر إن كان بالإمكان الحصول على الموافقات اللازمة لتزويد الحكومة العراقية بنسخ من الاتفاقيتين المذكورتين.

R. 8

1949/08/04
890 F. 64/8-449 (4)

رسالة سرية رقم ١١٢ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يذكر هارت أنه تلقى مكالمة هاتفية قبل يوم من توماس بورمان Thomas L. Borman نائب رئيس شركة بكتل الدولية Bechtel International ومدير مشروعاتها في المملكة العربية السعودية، الذي أعلمه أنه سيسافر إلى الولايات المتحدة في زيارة عمل قصيرة سيحاول خلالها الحصول على تخفيض بنسبة ٢٥ بالمائة لتكلفة مواد طلبتها شركة بكتل لمشروعاتها الجارية في المملكة لعام ١٩٤٩م. وينقل هارت عن بورمان أن بكتل قدمت طلبات لاستيراد مواد ومعدات من الولايات المتحدة تقدّر قيمتها بحوالي ٨٠٠ ألف دولار، ويبدو أن معظمها لن يصل المملكة خلال العام الحالي بسبب مشكلات الشحن؛ ولو وصلت دون تأخير فستنهي الحكومة السعودية سنة ١٩٤٩م وهي مدينة بحوالي ٨٠٠ ألف دولار لشركة بكتل؛ أما لو تم تأجيل الطلبات حتى عام ١٩٥٠م، فسينخفض ذلك الدين إلى حد كبير.

ويضيف هارت نقلاً عن بورمان أن الحكومة السعودية سددت كل الديون التي عليها تجاه شركة بكتل، وقدرها مليون دولار. ورداً على سؤال من هارت حول سبب ارتفاع ديون الحكومة السعودية تجاه بكتل إلى هذا الحد مع أن العقود التي بين الطرفين مبنية على التسديد المباشر لأي تكاليف، بيّن بورمان أن ذلك يعود إلى رغبة كل من الطرفين في إنهاء رصيف ميناء جدة خلال عام ١٩٤٩م بدلاً من عام ١٩٥٠م كما كان مخططاً له من قبل، ممّا اضطر شركة بكتل أن تضاعف من إمكانياتها لتنفيذ المهمة.

ثم ينقل هارت عن بورمان تعليقات بشأن أسباب المشكلات المالية التي تواجهها الحكومة السعودية والتأخير الذي يحدث في تنفيذ بعض المشروعات الحكومية نتيجة استخدام المواد المتوفرة لغير الأغراض التي خُصصت لها، على الرغم من أن الشركة غير مخوّلة بقبول تنفيذ أي عمل في المملكة إلا عن طريق وكلاء

مفوضين من قبل وزارة المالية السعودية مثل محمد سرور الصبان في جدة، وعبدالعزيز (لعله عبدالعزيز محمد ممثل شركة بكتل) في الرياض، وعبدالله بن عدوان ممثل وزارة المالية السعودية في الظهران. لكن الشركة كثيراً ما تجد نفسها مضطرة للخروج عن هذه القاعدة في التعامل بناءً على أوامر خطية من ذوي القرار.

ويتطرق هارت بعد ذلك إلى الحديث عن عمليات المسح التي بدأت شركة بكتل تنفيذها فيما يتعلق بحفظ المياه السطحية في الرياض، فيذكر نقلاً عن بورمان أن فريقاً من موظفي الشركة سيقومون بعمليات مسح في منطقة وادي حنيفة شمال الرياض بحثاً عن مواقع مناسبة لإقامة سدود صغيرة تساعد على حجز مياه السيول مدة كافية تسمح بتسربها عبر الطبقات الرملية والحصي في المناطق المجاورة؛ إلا أن هذه السدود كما ذكر بورمان، لن تتمكن إلا من تأخير تدفق مياه السيول ولن تشكل بالتالي مخزوناً دائماً لها. ولذلك، فإن الشركة تفكر في بناء سدّ أكبر في منطقة صخرية جنوب مدينة الرياض بحيث يحتجز خلفه بحيرة تساعد على حفظ المياه السطحية في مستويات مرتفعة.

وفي السياق نفسه، ينقل هارت عن بورمان أن الشركة تدرس إمكانية تنفيذ مشروع مشابه في منطقة الطائف التي تشكو انخفاضاً متواصلاً في مستوى المياه السطحية. وأشار بورمان هنا إلى إمكانية أن يعاد بناء السدود التاريخية القديمة التي كانت معروفة في المنطقة لخدمة الغرض نفسه. وأضاف أن التكلفة الإجمالية لمشروعات حفظ المياه هذه تقدّر بحوالي ٥ ملايين دولار.

R. 9

1949/08/04
890 F. 7962/8-449 (1)

برقية سرية رقم ٢٢٧ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ١٤٣ المؤرخة في ٢ أغسطس ١٩٤٩م، ويفيد أن رقيباً في سلاح الجو الأمريكي سحب طرداً بريدياً من إحدى طائرات شركة تي دبليو إيه TWA بدلاً من مكتب الجمارك السعودي في مطار الظهران، مما أثار احتجاج موظفي الجمارك. ويعلّق هارت ملاحظاً أن من الواضح أن الرقيب كان على خطأ وأن ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران تباحث في اليوم التالي مع نقشبندي وموظفي شركة تي دبليو إيه ومسؤولين في الجمارك السعودي، وتم التوصل إلى تسوية مرضية للمسألة. ويضيف هارت أنه تم الاتفاق على تطبيق نظام تخليص جمركي جديد

لمنع حدوث مثل هذه المشكلات في المستقبل.

R. 11

1949/08/05
890 F. 6363/7-1649 (1)

برقية رقم ١٥٣ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى القنصلية الأمريكية في جنيف، مؤرخة في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقل آتشيسون مقتطفاً من البرقية رقم ٣٠٤ المؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م من السفارة الأمريكية في جدة، والتي تشير إلى مراسلات سابقة بشأن رغبة الملك عبدالعزيز آل سعود في أن تقوم شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بتوظيف ألف لاجئ فلسطيني على الأقل. ويضيف المقتطف، نقلاً عن جاري أوين Garry Owen المسؤول في أرامكو، أن وزير المالية السعودي حدد شفهياً رغبة الحكومة السعودية في أن يكون الموظفون غير الأمريكيين الذين تتعاقد معهم أرامكو من أربع فئات ذكرها على الترتيب، وهم السعوديون، ثم اللاجئون الفلسطينيون، فمواطنو البلدان الأعضاء في الجامعة العربية، فمواطنو البلدان العربية والدول الإسلامية الأخرى. ويطلب آتشيسون نقل هذه المعلومات بشكل غير رسمي إلى لجنة المصالحة الفلسطينية Palestine Conciliation Commisson التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

R. 8

1949/08/06
890 F. 00/8-649 (10)

رسالة سرية رقم ١١٣ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى رسالة القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٦٩ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م ويقدم ملخصاً للأحداث التي شهدتها منطقة الظهران خلال الفترة من ٢٥ إلى ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م. ويتحدث هارت في هذا السياق عن حادثة الاغتصاب المشار إليها في رسالة القنصلية السرية رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٥ يوليو ١٩٤٩م، ويتطرق إلى مراحل محاكمة المواطن الصومالي الذي اغتصب سيدة أمريكية في الظهران، والذي تجري محاكمته طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويشرح كافة الاحتمالات المتعلقة بما ستفضي إليه المحاكمة.

ثم يتحدث هارت عن الاقتراح الذي تقدمت به أرامكو للحكومة السعودية في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م لوضع نظام لتعويض العمال عن الإصابات وإنشاء صندوق لدعم رواتبهم، وما يتبع ذلك من ترتيبات. ويذكر هارت أن عبدالله السليمان الحمدان

وزير المالية السعودي طلب من أرامكو مؤخراً تقديم المشورة التقنية بشأن ذلك المقترح، وخصوصاً في ضوء الصعوبات التي يواجهها المقاولون العرب في منطقة الظهران. ويبيّن هارت أن وجهة نظر أرامكو بخصوص هؤلاء المقاولين أنهم أرباب عمل مستقلون، وأنهم مسؤولون بالتالي عن أية إصابات يتعرّض لها العاملون لديهم. ويضيف هارت أن عبدالله بن عدوان (ممثل وزارة المالية السعودية في الظهران) أصدر أمراً في مطلع العام الحالي يلزم جميع المقاولين بأن يكونوا تحت كفالة أحد المواطنين المحليين، إلا أنه تعذّر تحقيق ذلك، وتمكنت أرامكو من إقناع وزارة المالية بالتغاضي عن ذلك الإجراء مؤقتاً، والسماح للمقاولين بمزاولة نشاطهم دون كفالة؛ لكن الحمدان، كما يقول هارت، قرّر السعي لإيجاد حلّ دائم لهذه المسألة.

ثم يتطرق هارت إلى الحديث عن الصعوبات التي يواجهها المصريون العاملون لدى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company للتأقلم مع ظروف حياتهم الجديدة في الشركة، ويشير إلى خيبة أمل المسؤولين في الشركة بعدما بُذل من مال ووقتٍ في اختيار هؤلاء العمال، خصوصاً وأنهم كانوا يخططون لتوظيف المزيد من المصريين. وفي المقابل، ينقل هارت عن حِتّي، وهو أخ لفيليب حِتي الأستاذ في جامعة برينستون في الولايات المتحدة ويعمل مقاولاً لحساب أرامكو، أن اللبنانيين العاملين لديه لا يواجهون مشكلة التأقلم التي يشكو منها العمال المصريون.

ثم يتحدث هارت عن زيارة ممثلين لشركة تشايلدز Childs' Company للمطاعم حضروا إلى الظهران لدراسة مشكلات أرامكو المتعلقة بالوجبات الغذائية التي تقدم لموظفيها وقد تبيّن بعد الدراسة أن هناك حاجة إلى الترشيد في كميات الطعام المقدمة، والمزيد من الجدوى والفاعلية في طريقة الخدمة؛ كما أن احتفاظ الشركة بمخزون من الأغذية لمدة تسعة أشهر عملية مكلفة وغير ضرورية؛ وقد أوصى ممثلو شركة تشايلدز بأن تمنح أرامكو موظفيها بدل إعاشة بحيث يتولى كل موظف شراء طعامه بنفسه ثم يشير هارت إلى كميات المؤن والأطعمة المخزنة لدى أرامكو، وإلى جهودها لإيجاد طريقة مجدية للتخلص منها.

ويشير هارت بعد ذلك إلى رسائل القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١٠٠ و١٠٤ و١٠٨ المؤرخة في ٩ و١٦ و٢٥ يوليو ١٩٤٩م على التوالي، بشأن حادثة التراشق بالحجارة بين مجموعة من الجنود السعوديين والأمريكيين. ويذكر هارت في هذا السياق أن سالم نقشبندي تلقى رداً من الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي على تقريره بشأن تلك الحادثة. وقد جاء فيه أن ملف الحادثة قد أُغلق، وأعرب الأمير عن رضاه عن الأسلوب الذي تمت به معالجة المسألة

محـلياً دون إقـحام الحكـومتين الـسعوديـة والأمريكية، وأثنى على جهود ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمـر مطـار الظـهـران لحكمته في معالجة القضية.

ثم يشير هارت إلى مغادرة الأميريْن طلال ونواف، ابنـي الملك عبدالعـزيز آل سعود، الظهران جواً إلى الرياض صبيحة عيد الفطر الذي وافق يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٩م. ثم يورد تقريراً مفصلاً عن الأسبوع الأخير الذي قضاه جيمس ماكفيرسون James MacPherson في عملـه لدى أرامكو قبل المـغادرة إلى عملـه الجديد، وما صاحب ذلك من حفلات توديع ومأدبات عشاء، ومن بينها حفل العشاء الذي أقامه الأمـير عبدالمحسـن (بن عبداللـه) بن جلـوي أمير مـنطقة الـظهران عـلى شرف ماكفيرسون في الدمام.

وفي السياق نفسه، يتحدث هارت عن مدى الـتقديـر والاحترام الـذي يحظـى به ماكفـيرسون بين الموظـفين والعمال العـرب (السعوديين) لدى أرامكو، فقد كانوا يشعرون دائماً أنه حليفهم، وكان حـريصاً دوماً على تحسين أوضاعهم الحياتية والمهنية، إضافة إلى تشجـيعه للـمشروعات الـعربية الـصناعيـة المستقلة. وكثيراً ما كان يختلف في ذلك مع مسؤولي الشركة فـي الظهران، فيرفع الأمر إلى أعضـاء مجلس إدارة الشـركة في سان فرانسيسكو، ويناضل حتى ينجح في كسبهم إلى صفّه.

ثم يتحـدث هارت عن احتفالات عيد الفطر في منطقة الظهران، فـيورد جملة من الانطـباعات عن هـذه المناسبـة، ويذكر أن القنصلية وجهـت برقيات تهنئة إلى كل من الملك عبدالعزيز والأمير سعود (بن عبدالله) بن جلوي فـي الهفوف، وسلطان مسـقط، وشيخي البحرين وقطر، وأمير رأس تنورة.

ثم يشير في سياق آخر إلى خبـر نقلته صحيفة لم يذكر عنوانها عن إمكانية تعيين أربعـة مستـشارين مـاليين لـدى الحكومـة السعودية، كما يتحدث عن حفلين لتخريج الأطفـال الأمريكيـين في مدرستـي شركة أرامكـو في الظـهران ورأس تنورة، وعـن النشاطـات الرياضية التي شهـدتها الشركة مؤخراً، وعن مغادرة هيرمان أيلتس Herman Eilts نائب القنصل وزوجته إلى جدة، ثـم يورد قائمة بأسماء الذين زاروا شركة أرامكو مؤخراً.

R. 1

1949/08/06
890 F. 6463/7-2649 (2)

رسالة من جـوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجـية الأمريكيـة إلى بوتيلـير Commander G. L. Bouteiller من مـكتب السفن في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٦ أغسـطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بـها رسالة من آرثر شـو Arthur W. Shaw مدير

شركة بكتـل الدولية Bechtel International Corp. إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريـكية، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير ماتيسون إلى الرسالة المرفقة بشأن الظروف التي دعت قسم شؤون الشرق الأدنى إلى أن يطلب مـن وزارة البحرية الأمريكية تقديم المساعدة لشركة بكتل في محاولة لحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في مدينة جدة، وبوجه خاص في مطارها.

ويؤكـد ماتـيسـون أن وزارة الخارجيـة الأمريكية تولي هذه المسألة اهتمـاماً خاصاً، وأن الولايات المتحدة حريصة على سير حركة الطيران في أرجاء المـملكة العربية السعودية من دون عـوائق وبـوجه خاص فـي مطـار الظهران؛ كما أن شركة تي دبليو إيه TWA تتولى تشغيل عمليات شركة الخطوط الجوية العربيـة السعودية، وأن استمـرار مشكلات الكهرباء والإنارة في مطار جدة سيُعيق تلك العمليات، ويعيق حركة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والمملكة مما سينعكس سلباً على العلاقات السعودية-الأمريكية، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على مطـار جدة في نقـل المسؤولين الحـكوميين الأمريكيين وبناءً على ذلك، يعرب ماتيسون عن شكره لبوتيلير على التعاون الـذي تبديه البحرية الأمريـكية والمساعدة التي ستقدمهـا لشركة بـكتل لحلّ المشكلـة في أقرب وقت ممكن.

R. 9

1949/08/08
890 F. 0011/8-849 (1)

برقـية سـرية رقـم ٣١١٥ من لـويس دوجـلاس Lewis W. Douglas الـسـفـيـر الأمريـكي فـي لنـدن إلى وزير الخـارجيـة الأمريكـي، مؤرخة في ٨ أغـسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقـل دوجلاس عن ريفـز تشايلـدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة أن السفارة السعودية في لندن أخبرته أن الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزيـر الدفاع السعودي الذي يزور باريس حالياً بصفة غير رسمية سيحضر إلى لندن في غضون أسبوع، في زيارة غير رسمية أيضاً. ويضيف دوجلاس نقلاً عـن تشايلدز أن زيـارة الأمير منصـور لباريس لا علاقة لها بشراء أسلحة من فرنسا، حسبما ذكرت سفارة المملكة في لندن، ويقترح أن تجدد وزارة الخارجـية الأمريكيـة دعوتها للأمير منصور لزيارة الولايات المتحدة.

R. 2

1949/08/08
890 F. 15/8-849 (3)

رسالة سرية رقم ١٨٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال في السفارة الأمريـكيـة في جـدة إلى وزيـر الخارجـية

الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها اتفاقية مشروعات منقحة أبرمت بين المملكة العربية السعودية وشركة بكتل الدولية International Bechtel Corporation، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، وبيان منقح بتكلفة مشروعات شركة بكتل الدولية خلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠م، وجدول شهري لمدفوعات حكومة المملكة إلى شركة بكتل.

يشير هيل إلى برقية السفارة رقم ٤٥٠ المؤرخة في ٢١ يوليو ١٩٤٩م، وإلى الوثائق المرفقة برسالته، ويذكر أن موازنة المشروع المشترك بين شركة بكتل والمملكة، المؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٩م بلغت ٧,٧٥ مليون دولار أمريكي لعام ١٩٤٩م، كما بينت ذلك رسالة السفارة رقم ٩٨ المؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، وبفضل جهود بدرالفاهوم ممثل وزارة المالية السعودية وضابط الاتصال بين الحكومة السعودية وشركة بكتل، فقد تم إدخال تعديل أدى إلى رفع تلك الموازنة إلى حوالي ٨,١ ملايين دولار، على نحو ما ورد في الملحق الثاني بالرسالة. وقد أصبح واضحاً أن الأرقام التي تضمنتها الموازنة في صيغتها الأولى لم تكن واقعية، خصوصاً بعدما تقدم العمل في المشروعات بشكل أسرع مما كان مخططاً له من قبل، وبوجه خاص بالنسبة إلى رصيف ميناء جدة، مما أدى إلى عجز الحكومة السعودية عن الوفاء بالتزاماتها، كما يتبين من صيغة الموازنة المعدلة. وقد جرى تعديل آخر على الموازنة في أثناء زيارة ستيفن بكتل Stephen Bechtel رئيس مجلس الإدارة في شركة بكتل، للمملكة، الذي ناقش مع الحكومة السعودية تكلفة المشروعات الجارية، وتوصّل معها يوم ٢١ يوليو ١٩٤٩م إلى صيغة جديدة ومنقحة لاتفاقية المشروعات المرفق نسخة منها مع هذه الرسالة.

ومما تعكسه تلك الصيغة المنقحة من الموازنة ارتفاع التكلفة التقديرية لمشروع محطة الكهرباء الخاصة بمطار جدة من ٤١٠ ألف إلى ٤٨٥ ألف دولار، وارتفاع تكلفة مبنى إدارة مطار جدة من ١٨٤ ألف إلى ٢٣٤ ألف دولار، وارتفاع تكلفة رصيف ميناء جدة من ٢,٩ مليون دولار إلى أكثر من ٣ ملايين دولار. ويترتب على تلك الزيادات ارتفاع التكلفة الإجمالية للمشروعات الإنمائية التي تنفذها شركة بكتل لصالح الحكومة السعودية إلى حوالي ٨,٥ ملايين دولار لعام ١٩٤٩م وحده. ويلاحظ هيل هنا، نقلاً عن مسؤولين في شركة بكتل أن هذا الرقم يظل تقريبياً، وهو قابل للتعديل حسبما تتطلبه الظروف. كما أن الحكومة السعودية مستمرة في تسديد ما عليها من التزامات مالية تجاه الشركة، وتواجه في ذلك بعض الصعوبات، منها عجزها عن توفير ما تحتاجه الشركة من الريالات لدفع رواتب موظفيها عن شهر أغسطس الجاري، إلا أن هناك

أملاً، كما يقول هيل، في أن تُحلّ هذه المشكلة قريباً.

R. 3

1949/08/08
890 F. 404/8-849 (2)

رسالة من القنصل الأمريكي في عدن إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير القنصل الأمريكي في عدن إلى مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، ويذكر أن القنصلية تلقت رسالة من سكرتارية حكومة مستعمرة عدن، مؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٩م تشير إلى رسالة القنصلية رقم ٣٠٣ المؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٩م، وتورد نص مذكرة من مركز كمران للحجر الصحي إلى قباطنة سفن الحجيج. وتنبه تلك المذكرة إلى ضرورة أن تخضع كل سفن الحجيج للمراقبة الصحية، وذلك وفقاً لما تقضي به المادة ١٢٧ من اتفاقية الصحة الدولية. وتطلب حكومة مستعمرة عدن من القنصل الأمريكي في عدن إرسال نسخة من المذكرة المشار إليها إلى السلطات الفلبينية لإحاطتها علماً بالأمر.

ويرفق القنصل الأمريكي بدوره نسخة من تلك المذكرة، ويضيف أن سجلات سكرتارية مستعمرة عدن توضح أن سلطات البحرية الفلبينية مازالت مدينة بمبلغ من رسوم الحج، وقدره ٢٦١٥ روبية؛ وقد كان هذا الأمر موضوع مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٦ أبريل ١٩٤٩م؛ ويبين القنصل الأمريكي أن التأخير في تسديد هذا المبلغ لا يليق بسمعة حكومة الفلبين، ولا بسمعة القنصلية بوصفها ممثلاً لتلك الحكومة في عدن.

R. 1

1949/08/08
890 F. 504/8-849 (1)

برقية سرية رقم ٨٣٧ من جيفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير باترسون إلى البرقية رقم ١٨٧ المؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م، وتقرير السفارة الأمريكية في القاهرة رقم ٤٢ المؤرخ في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م، ورسالتها رقم ٢٨ المؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م. ويضيف أن مكتب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في مصر نقل إلى المملكة العربية السعودية ٢٠ من عمال البناء والصيانة العامة المصريين دون عائلاتهم، وهناك ٢٥ ينتظرون السفر حالما يتم إعداد التجهيزات اللازمة لاستقبالهم في المملكة، وبذلك يكتمل برنامج التوظيف الذي رتبت

له أرامكو في مصر، والمعد لتوظيف ٥٠ عاملاً.

ويضيف باترسون أن السفارة أخطأت فيما ذكرته في تقريرها رقم ٤٢ من أن الملك عبدالعزيز آل سعود رفض السماح لأرامكو بتوظيف اللاجئين الفلسطينيين، إذ تبين حسب ما أفاد به ممثل أرامكو في مصر لملحق شؤون العمل في السفارة الأمريكية في القاهرة أن الملك عبدالعزيز مارس في الحقيقة ضغوطاً على أرامكو لحملها على توظيف الفسلطينيين واللبنانيين، ولذلك فإن الشركة في طريقها لفتح مركز توظيف في بيروت، ومن المتوقع أن يتم توظيف ألف لاجئ فلسطيني دون عائلاتهم، بالإضافة إلى حوالي ١٥٠ أو ٢٠٠ عامل لبناني.

R. 5

1949/08/08
890 F. 5151/8-849 (1)

برقية رقم ٣٢٠ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة السابقة بشأن ما دفعته شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company للحكومة السعودية من مبالغ بالجنيه الذهب الإنجليزي خلال شهر يوليو (تموز) ١٩٤٩م، وقد بلغت ما يزيد قليلاً عن ٣٩٢ ألف جنيه. ويضيف هيل أن وزارة المالية السعودية أبلغت الشركة أنها أصدرت تعليمات لفرع جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society في جدة بتحويل مبلغ ١٠٠ ألف دولار ومبلغ ٣٨٣ ألف دولار لحساب شركة أرامكو في بنك أنجلو-كاليفورنيا ناشنال Anglo-California National Bank في سان فرانسيسكو وذلك تسديداً لقسط شهر يوليو من قرض بنك الاستيراد والتصدير Eximbank، وتكاليف إنشاء سكة حديد الرياض- الدمام عن شهر يونيو (حزيران) على التوالي.

R. 6

1949/08/08
890 F. 5151/8-849 (4)

رسالة سرية رقم ١٨٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها تقرير تقديري عن المعاملات النقدية لحكومة المملكة العربية السعودية خلال عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) الموافق للفترة من ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م إلى ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٩م، مؤرخ في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يرسل هيل لكل من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين وإلى الوكالات الأمريكية الأخرى ذات العلاقة نسخة من البيانات التقديرية لتعاملات الحكومة السعودية بالعملة خلال العام ١٣٦٨هـ التي أعدتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company مستندة في ذلك إلى أرقام قدمها محمد سرور الصبان المستشار الأول لوزير المالية السعودي مع تعليقات من السفارة عليها.

ويفيد هيل أن تلك البيانات التقديرية ظلت محجوبة من قبل مسؤولين في الشركة حتى الشهر الماضي حين علم بها موظف في السفارة الأمريكية في جدة، وتم الحصول على نسخة منها بشرط عدم نقلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية. ويذكر هيل أن الصبان طلب من موظفي أرامكو أن تبقى أرقام البيانات سرية. غير أن ريتشارد هوكي Richard Hawkey خبير أرامكو المالي ذكر أن الصبان لم يقل ذلك بالتحديد. ويبدي هيل استغرابه لهذا التكتم من قبل المسؤولين في شركة أرامكو، ويضيف أنه سيكون لدى حكومة المملكة في نهاية العام المالي فائض نقدي يعادل ١٩,٥ مليون دولار أمريكي، وذلك وفقاً للتقديرات الواردة في التقرير، بالإضافة إلى ٩ ملايين دولار تلقتها الحكومة لقاء إيجار أرضٍ لشركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company.

ويذهب هيل إلى التشكيك في دقة التقديرات التي تضمنها تقرير أرامكو، ويقترح على سبيل المثال مراجعة بند النفقات الذي تم فيه إغفال مبالغ كبيرة ستصرفها الحكومة السعودية في مشروعاتها التطويرية، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة إلى التكلفة الإضافية المقدّرة بحوالي ٤ ملايين دولار التي ستصرف لشركة بكتل مقابل ما تقوم بتنفيذه من مشروعات، والتي لا يشير إليها التقرير؛ وكذلك بالنسبة إلى تكلفة مشروع محطة الإذاعة، وغيرها. وعلى النحو ذاته، كما يقول هيل، فإن المعلومات التي تضمنها التقرير عن نفقات الحكومة السعودية بالجنيه الاسترليني غير دقيقة. فقد أنفقت في العام السابق وحده ما لا يقل عن ٣ ملايين جنيه استرليني؛ ويتضمن هذا الرقم مبلغاً سددته الحكومة السعودية لشركة بريستول للطائرات Bristol AirCraft وآخر سددته للفريق البريطاني لمقاومة الجراد مقابل دَين سابق، ومبلغاً ثالثاً للحكومة البريطانية مقابل أسلحة اشترتها منها منذ أعوام؛ فضلاً عن تكلفة مشروعات رئيسية مثل مشروع شبكة المياه في جدة، ومشروع تزويد مدينتي جدة ومكة المكرمة بالكهرباء، والتي لا تتوفر بشأنها أرقام محددة. ويترتب على ذلك كله، كما يقول هيل، أن نفقات الحكومة السعودية السنوية بالجنيه الاسترليني لا تقل عن ١٢ مليون جنيه. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الأربعة ملايين دولار الإضافية التي

ستُدفع لشركة بكتل، كما ذُكر آنفاً، فإن قيمة الفائض المزعوم المشار إليه في تقرير أرامكو ستنخفض إلى حوالي ١٠ ملايين أو ١٢ مليون دولار. كما تبذل الحكومة السعودية جهداً متزايداً لتسديد ما عليها من مبالغ بالدولار تجاه التجار المحليين، مثلما فعلت مؤخراً حين سددت مبلغ مليون دولار لشركة علي رضا، ومثلما يتصور أنها ستفعل مع شركات محلية أخرى. فإذا أخذ كل ذلك في الحسبان، فلن يبقى من الفائض الذي أشار إليه تقرير أرامكو سوى القليل.

ويعرب هيل في نهاية رسالته عن أمله في أن تبين المعلومات والأرقام التي أوردها بشكل أدق مما جاء في تقرير أرامكو مختلف الأوجه التي تنفق فيها حكومة المملكة إيراداتها من النقد الأجنبي.

R. 6

1949/08/08
890 F. 72/6-2849 (1)

برقية سرية رقم ٢٨٢ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى رسالة السفارة الأمريكية في جدة رقم ١٧٦ (المؤرخة في ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٤٩م)، ويقول إن تعديل البند الخاص بمسألة الاحتكار (في الاتفاقية المبرمة بين الحكومة السعودية والشركة الشرقية للاتصالات البرقية Eastern Telegraph Co.) سيسمح للحكومة السعودية بإقامة شبكات للاتصال البرقي واللاسلكي مع أي مكان في العالم، ويجب تركيز الاهتمام على هذه النقطة. ويطلب آتشيسون إيضاحات عمّا إذا كانت عبارة «الخدمات السلكية» الواردة في الفقرة قبل الأخيرة من رسالة السفارة المذكورة تشمل الاتصالات اللاسلكية والبرقية.

R. 9

1949/08/08
890 F. 7962/8-849 (1)

برقية سرية رقم ٤٧٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى المادتين «أ» و«ب» من الفقرة الأولى، والفقرة رقم ١٦في اتفاقية مطار الظهران الوارد ذكرها في برقية الوزارة رقم ٢٧١ المؤرخة في ٢ أغسطس ١٩٤٩م، وإلى التفسيرات التي أُلحقت بنص تلك الاتفاقية، ويقول إن المواد المشار إليها تمنح الصلاحية المطلوبة (للجانب الأمريكي فيما يتعلق باستخدام أبنية مطار الظهران)، ويعرب هيل عن اعتقاده أن من المستحسن لفت نظر الحكومة السعودية إلى ذلك.

R. 11

1949/08/09
890 F. 5151/7-2649 (1)

برقية سرية رقم ٣٣٧ من دين آتشيسونDean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في دمشق، مؤرخة في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب آتشيسون من المفوضية الإسراع في الرد على برقية الوزارة رقم ٣٠٨ المؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م (والتي تطلب فيها الوزارة التعليق على ما جاء في برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٥٧ المؤرخة في ٢٦ يوليو ١٩٤٩م، وخصوصاً بالنسبة إلى الأغراض التي ستستخدم الحكومة السورية فيها القرض المقدم إليها من الحكومة السعودية).

R.6

1949/08/09
890 F. 5151/8-949 (2)

برقية رقم ٣٢١ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تذكر البرقية أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة حسب سعر الإغلاق يوم ٨ أغسطس ١٩٤٩م، مع مقارنتها بما كانت عليه في الأسبوع السابق، وفي يوم ١١ أغسطس من العام السابق وتبين أن الدولار الأمريكي يساوي ٤ ريالات و١٨ قرشاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و٧ قروش، والجنيه المصري ١٣ ريالاً و١٣ قرشاً، والمائة روبية هندية ٩٧ ريالاً و١١ قرشاً. كما تورد البرقية أسعار الحوالات بالجنيه الاسترليني والجنيه المصري والجنيه الذهب الإنجليزي مقابل الدولار وعملات أخرى. وتبين أن السفارة حصلت على هذه الأسعار من جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة.

R. 6

1949/08/10
890 F. 014/3-1749 (1)

رسالة رقم ٤٤ من وزير الخارجية الأمريكي إلى القائم بأعمال البعثة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير وزير الخارجية الأمريكي إلى رسالة المفوضية (كذا، والصحيح أنها سفارة) رقم ٦٧ المؤرخة في ١٧ مارس (آذار) ١٩٤٩م التي تطلب مساعدة وزارة القوات الجوية في الحصول على مجموعة إضافية من الصور الجوية لمدينة جدة، وكان وليم ماكنون William K. McNown الملحق العسكري الأمريكي سابقاً في القاهرة قد التقطها في سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦م. ويذكر وزير الخارجية الأمريكي أنه يرفق برسالته، لكن في ظرف منفصل، ست نسخ من تلك الصور

الجوية مع نسخة مكبرة لاثنتين منها حصلت عليها الوزارة من وزارة القوات الجوية، ليسلمها الموظف المسؤول في السفارة لوزير المالية السعودي. (الصور المشار إليها غير موجودة مع الرسالة).

R. 2

1949/08/10
890 F. 014/8-1049 (2)

برقية سرية رقم ٢٣٥ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينبه هارت إلى أنه حصل على المعلومات الواردة في هذه البرقية بشكل سري، ولا يجب الكشف عن مصدرها ولا عن أن القنصلية على علم بها لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، ويفيد أن جورج رنتز George Rentz خبير الأبحاث العربية في شركة أرامكو عاد قبل يوم من جدة، وأخبره أنه تم استدعاؤه إلى جدة لمناقشة مسألة الحدود في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها تمهيداً للمفاوضات الحدودية مع البريطانيين التي ستبدأ في منتصف أغسطس. ويضيف هارت أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي طلب من رنتز إعداد دراسة تاريخية لمشكلات الحدود، وناقش معه الخلفية التاريخية لمسألة حدود (المملكة) الشرقية، وأعرب ياسين عن عدم رضاه عن الاقتراح الذي تقدم به فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود في ذلك الصدد عام ١٩٣٧م والمبين على خريطة جهاز المخابرات الأمريكية رقم ١٠٧٣٨ المؤرخة في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م تحت مسمى «المقترح السعودي لعام ١٩٣٧م».

وينقل هارت عن رنتز أن يوسف ياسين سيقترح على الملك عبدالعزيز أن يكون رسم حدود المملكة الشرقية والجنوبية الشرقية وفق اتجاهات معينة يبينها هارت بالتفصيل كما يلي: أولاً، عبر قطر وعلى خط يبدأ من مكان ما شمالي جبل نخش فوق دوحة سلوى في اتجاه الساحل الشرقي لقطر، وذلك على امتداد خط شمالي خور العديد؛ ثانياً، من الواجهة المطلة على كامل الخليج شمالي خور العديد في اتجاه نقطة على الساحل تبعد حوالي ٥٠ ميلاً إلى الغرب من أبو ظبي؛ ثالثاً، ومن هذه النقطة وعلى خط يتجه شرقاً نحو الداخل إلى الشمال من واحة البريمي بحيث تكون الواحة جزءاً من المملكة؛ ثم ينحني الخط بعد ذلك في اتجاه الجنوب الشرقي ليمر فوق وادي العين ووادي الفلميري Flmairi ووادي مسلم نحو السفوح الغربية لجبال عُمان في اتجاه الربع الخالي. ويذكر هارت، نقلاً عن رنتز أن خبراء شركة أرامكو الجيولوجيين مهتمون جداً بهذه التضاريس. ويضيف أن رنتز لا يدري على أي نحو سيقترح ياسين أن يستمر خط الحدود حين يتجه نحو الربع

الخالي إذ لا تخضع تلك الناحية إلا لشيوخ قبائل المنطقة.

ويعتبر رنتز أن حدود المملكة مع كل من قطر وأبوظبي وسلطنة عمان كما يتضمنها اقتراح يوسف ياسين تبدو معقولة، لأن الواحات الموجودة في المنطقة الواقعة ضمن تلك الحدود تقع حالياً وبشكل رئيسي تحت سلطة الأمير ابن جلوي في الهفوف. كما أن ادعاء البريطانيين أن أراضي مشيخة أبوظبي متصلة بقطر ليس له أساس من وجهة النظر التاريخية حيث لم يُعرف عن شيخ أبوظبي أن مارس سلطته إلا على جزء صغير من الساحل قرب مدينة أبوظبي نفسها.

وينهي هارت برقيته ملاحظاً أن يوسف ياسين ذهب إلى الرياض يوم ٧ أغسطس، ويفترض أنه بصدد مناقشة المسألة مع الملك عبدالعزيز؛ في حين يتوقع رنتز أن يتلقى دعوة إلى الرياض لمزيد من المداولات حولها مع يوسف ياسين.

R. 2

1949/08/10
890 F. 404/8-1049 (1)

برقية رقم ٦٢ من (القنصلية العامة الأمريكية في) تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يذكر صاحب البرقية أن امتياز نقل الحجاج من تونس إلى المملكة العربية السعودية سيمنح فيما يبدو لشركة الخطوط الجوية الفرنسية Air France ذلك العام، على الرغم من أن شركة تي دبليو إيه TWA هي التي حصلت على ذلك الامتياز في السنوات الثلاث الماضية. وسيتم اختيار الشركة الناقلة عن طريق قسم الشؤون العربية في الحكومة التونسية لكن ضمن الشروط التي تفرضها وزارة الخارجية الفرنسية، ومن بينها ألا يتوقف الحجيج في القاهرة.

ويقول صاحب البرقية إن المسؤولين في تونس يفضلون فيما يبدو شركة تي دبليو إيه، لكن رحلات هذه الأخيرة لابد أن تتوقف في القاهرة، ولا حلّ فيما يبدو لهذه المسألة. ويضيف أن شركة الخطوط الجوية الفرنسية دخلت المنافسة على مضض بناءً على تعليمات من الحكومة الفرنسية، وعرضت نقل الحجاج مباشرة إلى المملكة بأسعار تعادل ما تتقاضاه شركة تي دبليو إيه. وينقل صاحب البرقية عن سلامة، ممثل شركة تي دبليو إيه في تونس، أن نقل الحجيج مسألة مهمة تجارياً بالنسبة إلى الشركة، لولا شرط عدم التوقف في القاهرة الذي تفرضه وزارة الخارجية الفرنسية. لذلك يقترح صاحب البرقية الاتصال بثورنتون Thornton مدير عام مكتب شركة تي دبليو إيه في باريس، وبوزير الخارجية الفرنسي إذا أمكن لحل هذه المسألة.

R. 4

1949/08/10
890 F. 428/6-2149 (1)

رسالة من ريد هاريس Reed Harris رئيس لجنة المطبوعات غير الرسمية Unofficial Publications إلى كارل براون Karl Brown محرر مجلة «لايبرري جورنال» *Library Journal* (في نيويورك)، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها مقال بعنوان «المكتبات في المملكة العربية السعودية بقلم ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

يشير هاريس إلى طلب من السفارة الأمريكية في جدة (مؤرخ في ٢١ يونيو ١٩٤٩م)، ويرسل مقالاً بعنوان «المكتبات في المملكة العربية السعودية» كتبه ريفز تشايلدز للنشر في مجلة «لايبرري جورنال».

R. 4

1949/08/10
890 F. 428/6-2149 (1)

رسالة رقم ٤٥ من وزير الخارجية الأمريكي إلى الموظف المسؤول في السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير وزير الخارجية الأمريكي إلى أنه تلقى رسالة السفارة رقم ١٧٠ المؤرخة في ٢١ يونيو (حزيران) المتضمنة مقالاً بعنوان «المكتبات في المملكة العربية السعودية» كتبه ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، ويفيد أنه تم إرسال المقال المذكور إلى كارل براون Karl Brown محرر مجلة «لايبرري جورنال» *Library Journal* في نيويورك لنشره في تلك المجلة بعد أن قامت لجنة المطبوعات غير الرسمية بمراجعته، وليس لديها اعتراض على نشره.

R. 4

1949/08/10
890 F. 51/8-1049 (2)

برقية سرية رقم ٣٢٧ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد هيل أن فرصة سنحت لموظف في السفارة في أثناء رحلة عبر المملكة العربية السعودية للحديث مع بعض شيوخ قبيلة عتيبة الذين أخبروه أن المعونة المالية الحكومية التي تدفعها حكومة المملكة العربية السعودية إلى القبائل في شهر رمضان ربما تزداد ذلك العام لتصل إلى ١٢ مليون ريال. ويفيد هيل أن ممثلاً من وزارة المالية السعودية في الرياض ذكر له هذا الرقم الذي يزيد بقيمة ٧ ملايين ريال عما تم منحه للقبائل في العام السابق.

ويضيف هيل أن زيادة حجم المعونة الحكومية لذلك العام هي محاولة من الملك عبدالعزيز آل سعود للتخفيف من المحنة التي

يعاني منها البدو من جراء الجفاف الذي أثر سلباً في المحاصيل والمواشي على حد سواء. ويذكر هيل أن تلك المعونات وإن كانت ستخفف من خسارة القبائل إلا أن زيادة أسعار السلع الأساسية ستجعل تلك الهبات دون الفائدة المرجوة منها.

ويذكر هيل أنه لم يستطع الحصول على معلومات عن الطريقة التي تحدد بها الحكومة حجم تلك المعونات المالية. وفي هذا السياق، يشير هيل إلى مقال ظهر مؤخراً في العدد رقم ٣٠٠ من صحيفة «المدينة المنورة» المؤرخ في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، يقول إنه وبتوجيهات من الملك تم تشكيل لجنة خاصة لإعداد قوائم بأسماء البدو المحتاجين في منطقة المدينة المنورة وخيبر، وسيتم منح كل منهم ١٠ ريالات سعودية إضافة إلى بعض الملابس هدية من الملك، واشتملت القائمة على ٣ آلاف اسم. ويتساءل هيل إن كان مثل هذا الإجراء شاملاً لجميع بدو المملكة أم لا.

R. 5

1949/08/10
890 F. 5151/8-1049 (1)

مذكرة محادثات من إدوارد ماكينرني Edward B. McEnerney من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد ماكينرني أن جولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية في وزارة الخارجية الأمريكية أخبره أن وزارة المالية الأمريكية لم تبعث الرسالة التي أعدتها وزارة المالية لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company فيما يتعلق بمسألة العائدات النفطية المدفوعة بجنيهات الذهب الإنجليزية إلى الحكومة السعودية، إذ فضل مارتن Martin مساعد وزير المالية الأمريكي مناقشة المسألة شخصياً مع ممثلي أرامكو، وقد تم ذلك قبل يوم، وصرحت أرامكو بأنها تفضل الاستمرار في دفع العائدات بجنيهات الذهب الإنجليزية بدلاً من التحول إلى عملة أخرى في الوقت الحاضر. وقد ذكرت أرامكو ثلاثة مبررات لقرارها هذا، وتتلخص أولاً في رغبة المسؤولين السعوديين في الحصول على جنيهات الذهب الإنجليزية، ولأنه بالإمكان ثانياً الحصول على جنيهات الذهب الإنجليزية بسعر أرخص من العملات الأخرى، ولخشية أرامكو ثالثاً من أن توقفها عن تقديم جنيهات الذهب الإنجليزية سيضعف موقفها التفاوضي لو أعيد النظر في شروط الامتياز الذي بينها وبين الحكومة السعودية. ويضيف ماكينرني نقلاً عن مندوبي الشركة أنه لو توقفت أرامكو عن دفع ما عليها من التزامات للحكومة السعودية بالجنيه الذهب الإنجليزي، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في سعر هذه العملة في سوق المعادن الثمينة في

الشرق الأوسط. ثم إن قبول أرامكو بالتعامل بعملة أخرى غير الجنيه الذهب الإنجليزي سيؤدي إلى مطالبة الحكومة السعودية بالحصول على كميات من الدولارات أكبر ممّا تحصل عليه حالياً، ممّا سيؤدي إلى انتكاس خطير للمفاوضات. ويذكر ماكينرني أن وزارة المالية الأمريكية شرعت، نتيجة لحديثه مع جولدستاين، في إعداد ورقة عمل في ذلك الشأن، وستُرسَل إلى وزارة الخارجية للموافقة عليها. ويضيف أن جولدستاين يرى أن من الأفضل أن تبلغ الحكومة الأمريكية أرامكو بضرورة التخطيط للشروع في دفع عائدات المملكة النفطية بالدولار بدلاً من الجنيه الذهب الإنجليزي، وذلك حالما تبدأ مفاوضات جديدة لمناقشة عقد الامتياز الذي بينها وبين المملكة.

R. 6

1949/08/10
890 F. 6363/8-1549 (2)

ترجمة لافتتاحية صحيفة «البلاد السعودية» في عددها رقم ٨٤٣ الصادر في مكة المكرمة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م، مضمنة طي رسالة رقم ١٩١ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس ١٩٤٩م.

تحمل الافتتاحية عنوان «عدّلوا الاتفاقية مع شركة النفط»، وقد كتبها عبدالله عريف الذي يذكر أنه تطرّق إلى هذا الموضوع في مقال سابق له نُشر في العدد رقم ٨٣٥ (الصادر في ٦ يوليو/ تموز ١٩٤٩م) من هذه الصحيفة نفسها، ودعا فيه إلى إعادة النظر في الاتفاقية المذكورة، وقد تلقى منذ ذلك الحين دعوات كثيرة من القراء من مختلف الفئات تقترح عليه الكتابة عن الموضوع من جديد، مما يعني أنه لا يعبر في مقاله هذا عن رأي شخصي وإنما عن رأي الجمهور. يذكر عريف أن اتفاقية امتياز النفط وُقعت عام ١٩٣٩م، وإذا أخذ المرء بعين الاعتبار وضع العالم المتغير فسيلاحظ مدى الخطأ الذي ترتكبه المملكة العربية السعودية إذا ما استمرت في تحمل الوضع القائم.

ويعرب عريف عن اعتقاده أن المملكة عانت بما فيه الكفاية في السنوات القليلة الماضية، وعليها بالتالي أن تطالب الشركة بإعادة النظر في حصتها من الإنتاج والأرباح على نحو يعيد إليها شيئاً من التوازن مثلما تفعل شركات مماثلة. وعلى المملكة، كما يقول أن تتلقى نسبة مئوية معقولة من أرباح الشركة على نحو ما يجري في الامتيازات النفطية الأخرى. كما أنه يطلب أن يكون دفع العائدات والأرباح بالعملة الصعبة، ويطالب الشركة بأن تحاول تحسين أوضاع موظفيها من السعوديين، وأن تزيد في مرتباتهم. ويقرّ عريف أن الشركة نفذت شيئاً من هذه المطالب في السابق، لكن ما قدمته لم يكن بالمستوى المطلوب، كما يقول.

ويضيف عريف أنه إذا ما التزمت الشركة بذلك فسيكون ذلك دليلاً على تقديرها للتسهيلات وأشكال الدعم الذي تتلقاه من حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود في مختلف الظروف.

R. 8

1949/08/10
890 F. 7962/8-1049 (1)

برقية سرية رقم ٢٣٤ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأميركي، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب هارت رداً عاجلاً على برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٢١٦ المؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٩م (والتي طلبت فيها القنصلية من الوزارة تحديد مستوى التصنيف الذي يجب أن تدرج ضمنه المعلومات الخاصة بمطار الظهران من حيث درجة السرية) وذلك لأن استصدار قرارات لتنظيم المطار إدارياً متوقف على ذلك الردّ.

R. 11

1949/08/11
890 F. 00/8-1149 (7)

رسالة رقم ١١٩ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى رسالة القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٦٣ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، ويقدم ملخصاً عن الأحداث التي شهدتها منطقة الظهران خلال الفترة من ١ إلى ٧ أغسطس ١٩٤٩م. فيتحدث أولاً عن حادثة الاغتصاب التي شهدتها الظهران مؤخراً والتي سبق الحديث عنها في رسالتي القنصلية رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، ورقم ١١٣ المؤرخة في ٦ أغسطس ١٩٤٩م. ثم يورد تفصيلات عمّا جاء في البيان الختامي لممثل الادعاء يوم ١ أغسطس، ويذكر أن القاضي الشيخ عبدالله بن مبارك، قاضي منطقة الظهران، أعلن أنه لم ينته بعد إلى قرار بمدى ثبوت تهمتي الزنا والقذف على المتهم الصومالي، وأنه سيعلن قراره في جلسة السابع من أغسطس. وقد رفض القاضي طلب المتهم الصومالي إطلاق سراحه بضمان.

ويشير هارت إلى أن اثنين من موظفي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سافرا إلى الكويت والبحرين يوم ٣ أغسطس للتثبت مما إذا كانت للمتهم الصومالي سوابق جنائية في سجلات شرطة البلدين، وتبين بعد عودتهما أن المتهم غير معروف في دوائر الشرطة هناك. كما كلفت شركة أرامكو ممثلها في جدة، جاري أوين Garry Owen بإعلام وزير المالية السعودي بحيثيات القضية، وكذلك بمناقشة

المسألة مع القائمين بالأعمال الأمريكي والبريطاني في جدة. وفي الوقت نفسه، كما يقول هارت، غادر سترانجر فورد Major H. V. Stranger Ford من إدارة شركة أرامكو في الظهران إلى أسمرة والصومال البريطاني ومعه صور ونماذج من بصمات المتهم الصومالي للتأكد ممّا إذا كانت لديه سوابق جنائية هناك. وفي جلسة السابع من أغسطس، أعلن القاضي قراره بثبوت تهمتي الاغتصاب والقذف على المتهم الصومالي، مبيناً أن ما لديه من قرائن وأدلة لا يسمح بإصدار تهمة الزنا على الجاني لعدم وجود أربعة شهود يثبتون ذلك؛ كما أدان القاضي اعتداء زوج المجني عليها على الجاني، لكنه أقر بأن ذلك ردّ فعل متوقع ومفهوم؛ وأدان القاضي كذلك تدخل رجال أرامكو لسحب المتهم بالقوة من مركز الإيقاف لدى شرطة الظهران. وأنهى القاضي بيانه معلناً أن ملف القضية سيرفع كاملاً إلى الجهات العليا لإصدار قرارها حول عقوبة المتهم.

ويذكر هارت أن وليم لاي William F. Leigh محامي شركة أرامكو عقّب على ذلك بشكر القاضي الشيخ عبدالله بن مبارك على حكمه العادل، واعتذر له عن تدخل رجال أرامكو لسحب المتهم الصومالي بالقوة من مركز الإيقاف لدى شرطة الظهران.

ويعقب هارت على ما سبق مبيناً أن مسؤولي الشركة استقبلوا قرار المحكمة بارتياح وترحيب، وأثنوا على حكمة القاضي وحنكته وموضوعيته، ويضيف أن القضية عولجت منذ بدايتها دون أية ضجة إعلامية، ولم يحضر من المراقبين في أثناء المحاكمة سوى وليم بالمر William E. Palmer من قسم العلاقات العامة في أرامكو.

وتحت عنوان «حكومة المملكة العربية السعودية تحذر إدارة النقل العسكري الجوي الأمريكي من محاولة احتكار النقل الجوي داخل المملكة»، يقول هارت إن حكومة المملكة طلبت رسمياً من آمر مطار الظهران التوقف عن نقل المسافرين من نقطة إلى أخرى داخل المملكة، لأن ذلك يُعدّ منافسة للخطوط الجوية العربية السعودية؛ وفي ضوء ذلك أجرى كيرتس فريزبي Curtis L. Frisbie آمر مطار الظهران بالنيابة مشاورات حول هذا الموضوع مع القنصلية ومع هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة، كما أبلغ واشنطن بذلك للحصول على تعليماتها حول الموضوع. ويقول هارت إن من الواضح أنه سيتم إرغام إدارة النقل العسكري الجوي الأمريكي على الاستجابة للمطلب السعودي.

ثم يتحدث هارت عن زيارة هايورد هيل للظهران بعد أربعة أيام فقط من تعيينه في السفارة الأمريكية في جدة للاطلاع على الأوضاع هناك، ومناقشة المشكلات الملحة

مع موظفي القنصلية ومسؤولي مطار الظهران، كما التقى فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger نائب رئيس شركة أرامكو ومسؤول العلاقات فيها. وقد أخبر هيل في تلك المناسبة بعودة هيرمان أيلتس Hermann F. Eilts السكرتير الثالث في السفارة الأمريكية في جدة وزوجته بعد إجازة قضياها في الولايات المتحدة. ثم يورد هارت نبأ وصول هنسل K. G. Hensel الذي عيّن قائداً جديداً للبحرية الأمريكية في منطقة الخليج خلفاً لوليم أوريجن William V. O'Regan الذي سيعود إلى واشنطن لمهمة جديدة. كما ينقل هارت عن صحيفة «البحرين آيلندر» The Bahrein Islander في عددها الصادر في ٤ أغسطس ١٩٤٩م خبر تعيين برامستد W. F. Bramstead نائب رئيس تنفيذياً ومديراً لشركة نفط البحرين Bahrein Petroleum Co.، وكذلك تعيين سيلي F. C. Sealy نائباً للرئيس ومسؤولاً عن التنقيب والإنتاج في مكتب الشركة نفسها في نيويورك. ثم يشير هارت إلى انتقال موظفات القنصلية إلى مقرّ سكنهن الجديد في الظهران، ويورد تقريراً موجزاً عن الأحوال الجوية في الظهران، ثم قائمة بأبرز من زاروا مقر شركة أرامكو ومنطقة الظهران في الفترة الأخيرة، ومن هؤلاء سترينجر فورد وزوجته، من شركة أرامكو، وكنج A. E. King Sr. من شركة اسميان ستيمشيب الملاحية Isthmian Steamship Company of New York، وجون أولكارد John Allcard من شركة جراي ماكنزي Gray MacKenzie Co. وجون بوكس John Box من شركة نفط الكويت Kuwait Oil Co. وفيجو أندرسون Viggo H. Anderson من شركة أملز Amals وتوم دادلي Tom Dudley من شركة لوتورنو Le Tourneau وغيرهم.

R. 1

1949/08/11
890 F. 00/8-2049 (2)

رسالة من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى الأمير سعود (بن عبدالله) بن جلوي أمير الأحساء في الهفوف، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م وموجه نسخة منها طي رسالة رقم ١٢٥ من هارت إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م.

يعرب هارت عن أسفه لتقديم التقرير المرفق للأمير سعود بن جلوي عن التحريات التي أجراها كيرتس فريزبي Curtis L. Frisbie آمر مطار الظهران بالنيابة، والإفادات الموقعة فيما يتعلق بنشاطات عبدالرزاق نصار متعهد الأغذية الذي تعاقدت معه سلطات المطار (التقرير مؤرخ في ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٤٩م وهو غير موجود مع الرسالة). ويذكر هارت أن عبدالرزاق نصار متهم من قبل سلطات المطار بسرقة بعض ممتلكات المطار وارتكابه

مخالفات أخرى، كما هو مبين في التقرير المرفق.

ويتابع هارت مبيناً أن الاتفاقية الأخيرة التي تم التوصل إليها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمطار الظهران تنص على أن المخالفات من قبيل هذه التي ارتكبها عبدالرزاق نصار تقع وبشكل كامل ضمن سلطات حكومة المملكة. ولذلك، فإنه يضع ملف القضية كاملاً بين يدي الأمير سعود بن جلوي ليعالج الأمر حسب مرئياته. ويذكر هارت أن عبدالرزاق نصار وُضع تحت المراقبة فترة من الزمن، غير أن إدانته بالجرم المشهود تمت يوم ١٢ يوليو ١٩٤٩م.

ويشير هارت إلى أن كمية المواد الغذائية التي ضبطت مع عبدالرزاق نصار صغيرة، غير أن فعلته هذه أثارت القلق، خصوصاً وأن هناك اعتقاداً بأنها واحدة من بين سرقات أخرى ارتكبها المتهم في فترات زمنية مختلفة. وبما أن المواد الغذائية المسروقة هي من حق الموظفين العرب (السعوديين) العاملين في المطار، كما يقول هارت، فإن مصالح هؤلاء، ومن ثَم مصلحة حكومة المملكة، هي المعنية بالأمر بشكل مباشر. وعليه فقد تم إنهاء عقد عبدالرزاق نصار بدءاً من تاريخ هذه الرسالة.

R. 1

1949/08/11
890 F. 515/8-1149 (2)

مذكرة بخط اليد من جورج إدي George A. Eddy من مكتب الشؤون المالية الدولية بوزارة المالية الأمريكية إلى جولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها مسودة مذكرة للحفظ من إدي نفسه، مؤرخة في اليوم نفسه.

يقترح إدي إدخال إضافات على مسودة المذكرة المرفقة تبين موقف وزارة الخارجية الأمريكية مما جاء فيها، وتقدم ما تراه من توصيات بديلة، وتحدد بشكل أوسع مبررات الموافقة على شراء (شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company كميات إضافية من جنيهات الذهب التي تحتاجها) من الأرجنتين.

R. 6

1949/08/11
890 F. 515/8-1149 (6)

مذكرة للحفظ من جورج إدي George A. Eddy من مكتب الشؤون المالية الدولية بوزارة المالية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومضمنة طي مذكرة بخط اليد من إدي نفسه إلى جولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم نفسه.

يـقـول إدي إن روبرت بـروام Robert Brougham نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company المكلف بالشؤون المالية حضر إلى وزارة المالية الأمريكية بناءً على طلـبها، يوم ٩ أغسطس، لمـناقشة خطط الـشركة لشراء كميات إضـافية من جنيهات الـذهب، وقد حضر المحادثـات كل من فرانسيس ويلـيس Francis E. Willis من مـكتب نـائب وزير الخارجية الأمـريكي، وجولدستايـن، وإدي وتشارلز ماكنيل Charles McNeil من مكتب المستـشار العام فـي وزارة المالية الأمـريكية بالإضافة إلى آرثر بليزر .Arthur F. Blaser Jr من الوزارة نفسها.

وينقل إدي عن بروام أنه تلقى استفسارات عديدة مـن البنك والـوسيط اللذيـن كانت الشركة من خلالهما على اتصال ببنك إنجلترا Bank of England وسلطات جنوب أفـريقيا فيما يخص خطة الشركة لشراء كميات إضافية من جنيهات الـذهب الإنجليزية. وقد بينت كلتا الجهتين أن مثل هذه العملية تتطلب موافقة مسبقة من وزارة المالية الأمريكية. ولذلك، حضر بروام لمعرفة موقف الوزارة من المسألة.

ثم يورد إدي معلومات عن خلفيـة هذا الموضوع، فـيذكر أن أرامكو تـعتمد الجنـيه الذهب الإنجليزي فـيما تدفعه من العائدات النفطية لحـكومة المملكة العربيـة السعودية؛ وبالعملة نفسها تسدد الشركة نفقاتها المتفرقة الأخرى في المملكة. ويضيف إدي أن أرامكو حصلت على ما قيمته ٨٢,٨ مـليون دولار أمريكي من جنيهات الذهب من الأرجنتين، في ربيع عام ١٩٤٨م، وذلك بموافقة وزارة المالية الأمريكية. وهي تحتفظ في أحد فروع بنك ناشنال سيتي National City Bank في كندا برصيد من جنيهات الذهب يكفي لسد احتياجاتها حتى منتصف عام ١٩٥٠م.

ويذكر إدي أنه حالما تتسلم حكومة المملكة استحقاقاتها من جنيهات الذهب تقدمها إلى مصرفين أو ثلاثة في جدة للحصول على ما تحتـاج من الـدولارت والعمـلات الأخرى لتغطية نفقاتها الخارجية؛ وتتولى تلك المصارف بدورها بيع جنيهات الذهب في الخارج لأية جهة تعرض أفضل قيمة لها بالدولار.

ويضيف إدي أن الحكومة السعودية تبيع كل جنيـه ذهب بسعر ١٢ دولاراً أمريكيـاً، وهو سعر غير مستقر في أسواق العمـلة في المملكة، وقد بلـغ حوالي ١٤ دولاراً خلال فترة ما في العام السابق استمرت عدة شهور. وقد كان لكمـيات الجنيه الذهب الإنجلـيزي التي اشترتها أرامكو، كـما يقول إدي، دور كبير في خفض سعر هذه العملة في أسواق الشرق الأوسط وغيرها.

ثم يتحـدث إدي عن جنيهات الـذهب الإنجليزية التي تصدرها جنوب أفريقيا، فيبين أنها ذات ميزة خاصة: فهي من فئات ثلاث، إحداها تحمل صورة الملكة فكتوريا، والثانية

تحمل صورة الملك جورج الخامس، والثالثة صورة الملك جورج السادس؛ وليس عليها أي تاريخ، وهي مسكوكة بناءً على قوالب أصلية من تصميم بريطاني، وليس عليها أي إشارة إلى أنها مسكوكة في جنوب أفريقيا. ويبين إدي أن المفاوضات بين أرامكو وجنوب أفريقيا بدأت على أساس شراء الجنيه الواحد من هذه الفئات بسعر ٩,٢٥ دولارات. إلا أن صندوق النقد الدولي اعترض على هذا السعر لأنه يزيد على سعر جنيه الذهب الإنجليزي الرسمي، وقدره ٨,٢٤ دولارات للجنيه الواحد. ولذلك، فإن المفاوضات جارية بين الشركة وسلطات جنوب أفريقيا لوضع أسس جديدة للصفقة تشتري أرامكو بموجبها من جنوب أفريقيا كميات معينة من جنيهات الذهب كل ستة أشهر، وذلك على مدى خمس سنوات، على أن يكون ذلك بسعر يزيد بحوالي ٥ إلى ١٠ بالمائة على سعر الذهب الرسمي. وهذه، كما يقول إدي، واحدة من المسائل المعروضة على وزارة المالية الأمريكية لكي تتخذ قراراً بشأنها.

ويشير إدي إلى أن أرامكو بصدد الشروع في مفاوضات جديدة وطويلة مع الحكومة السعودية لتحديد نسبة العائدات وكيفية دفعها. ويذكر إدي أن نسبة العائدات التي اعتمدت في اتفاق الامتياز الأصلي عام ١٩٣٣م كانت بمعدل جنيه ذهب واحد لكل ٥ أطنان من النفط.

ويضيف أن وزارة المالية الأمريكية وافقت على شراء أرامكو للجنيهات الذهب الإنجليزية أولاً من بريطانيا ولاحقاً من الأرجنتين لأسباب عدة منها أن حكومة المملكة كانت تصر على أن تحصل على مستحقاتها إما بالجنيه الذهب أو بالدولار بالسعر المتداول في المنطقة في ذلك الوقت، وهو ١٤ دولاراً، والذي استقر فيما بعد على ١٢ دولاراً. ويبين إدي أن وزارة المالية الأمريكية كانت تحاول تثبيت سعر الدولار في البلدان الأجنبية على سعره الرسمي مقابل الذهب وهو ٠,٢٨٥ من الأونصة.

ويلاحظ إدي أن الحكومة السعودية تعتبر تحديد سعر الجنيه الذهب الرسمي بمستوى ٨,٢٤ دولارات أمراً غير معقول، خصوصاً وأنه متداول في المملكة بأسعار تتراوح ما بين ١٤ و٢٣ دولاراً. ويقول إدي إن الجنيه الذهب يبقى وحده عملة التداول الرئيسية في البنوك ولدى التجار الأغنياء في المملكة، كما أنه مستعمل لشراء أنواع معينة من البضائع. ويضيف أن الحكومة السعودية اشترت، قبل حصول أرامكو على ما تحتاجه من جنيهات الذهب الإنجليزية، ما قيمته ٤ ملايين دولار من جنيهات الذهب من وزارة المالية الأمريكية وذلك بسعر الذهب الرسمي، أي ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة. وتسعى شركة أرامكو، كما يقول إدي، إلى الحصول على رصيد إضافي من هذه العملة لدعم موقفها التفاوضي

مع الحكومة السعودية بشأن ما ستكون عليه نسبة العائدات النفطية مستقبلاً، خصوصاً وأنه لو توقفت الشركة عن دفع العائدات النفطية بالجنيه الذهب، حسب ما قال بروام، فسترتفع هذه العملة في السوق إلى ١٧ دولاراً، وستضطر الشركة إلى دفع نسبة أعلى من العائدات.

ومن الأسباب الأخرى التي تشجع أرامكو على الاستمرار في استخدام الجنيه الذهب لدفع جزء على الأقل من عائداتها ما تجنيه الشركة من أرباح بهذه الطريقة، فكل جنيه ذهب تدفعه الشركة للحكومة السعودية، كما يقول إدي، لا يكلفها سوى ٨,٦ دولارات؛ هذا بالإضافة إلى الأرباح التي حققتها الشركة من شراء جنيهات الذهب من الأرجنتين، والتي ستبلغ حوالي ٣٤ مليون دولار على مدى سنتيْ ١٩٤٨م – ١٩٥٠م. ولذلك، كما يستنتج إدي، فإن أرامكو لا تنوي التخلي عن استخدام جنيهات الذهب في معاملاتها طالما سمحت لها بذلك كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية والسعودية. ويضيف إدي أنه لا توجد شركة أخرى حظيت مثل أرامكو بموافقة وزارة المالية الأمريكية على شراء تلك الكميات العالية من الذهب بالسعر الرسمي لاستخدامها في مناطق يفوق سعر الذهب فيها تلك القيمة بنسبة ٤٠ بالمائة على الأقل. وقد ترد الشركة على ذلك، كما يقول إدي، بأن شروط الامتياز التي لديها في المملكة فريدة من نوعها. ويجيب إدي على ذلك مبيناً أنه إذا ما تمت زيادة عائدات النفط، إذ تنوي الحكومة السعودية طلب ذلك، فبإمكان الشركة التحلل تماماً من التزامها السابق بدفع العائدات بالجنيه الذهب، وستكون في وضع جيد يسمح لها بالتوصل إلى اتفاق على شروط امتياز معقولة مع الحكومة السعودية.

R. 6

1949/08/11
890 F. 5151/8-349 (1)

رسالة من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ألفريد بارث Alfred W. Barth نائب رئيس بنك تشيس ناشنال The Chase National Bank، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يذكر ماتيسون أنه تسلّم رسالة بارث المؤرخة في ٣ أغسطس ١٩٤٩م والمتضمنة طلباً بالموافقة على اقتراح بسحب حوالات من حساب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لدى بنك تشيس ناشنال لصالح الحكومة السعودية. ويبين أنه ليس لدى وزارة الخارجية الأمريكية أي اعتراض على ذلك.

R. 6

1949/08/11
890 F. 543/6-2949 (1)

برقية سرية رقم ١٠١ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٢٨٨ المؤرخة في ٢٩ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، ويضيف أن قضية التمييز الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية بين الشركات الأجنبية التي يهيمن عليها اليهود وغيرها ذات أهمية كبرى فيما يتعلق ببيع منتجات تلك الشركات في المملكة، وفيما يتعلق بتسجيل علاماتها التجارية هناك. ويضيف آتشيسون أن الهدف الرئيسي من سعي شركة بيبسي كولا Pepsi Cola إلى تسجيل علامتها التجارية في نهاية المطاف هو على الأقل لتشجيع مبيعاتها في المملكة.

ويفيد آتشيسون أن الشركة تستطيع الالتفاف على قرار منع بيع منتجاتها في المملكة بإنشاء شركة أخرى تنتج وتبيع شراب بيبسي كولا نفسها في هذا البلد، غير أن وزارة الخارجية ليست على علم بخطط الشركة في ذلك الصدد. ويطلب آتشيسون من السفارة الأمريكية في جدة أن تعمل كل ما في وسعها لتسجيل علامة بيبسي كولا التجارية في المملكة، على الرغم من أن فرصة الحصول على إذن ببيع منتجات هذه الشركة في هذا البلد ليست جيدة. أما فيما يتعلق بالتمييز بين الشركات الأجنبية ذات الهيمنة اليهودية وغيرها من حيث بيع منتجاتها في المملكة، فيرى آتشيسون أن على السفارة ألا تعطي الانطباع للمسؤولين السعوديين بأن الولايات المتحدة تقبل ذلك المبدأ أو توافق عليه. ويتابع آتشيسون مبيناً أنه ينبغي إعلام المسؤولين السعوديين بأن وزارة الخارجية الأمريكية لا تملك معلومات عن أصول أصحاب الأسهم أو القائمين على إدارة شركة بيبسي كولا. كما لا يوجد لديها دليل على أن اعتراض الشركة على النظر في هذه المسألة يرجع إلى أنها تخضع لسيطرة يهودية.

R. 6

1949/08/11
890 F. 6363/7-1649 (1)

برقية رقم ١٠٢ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٣٠٦ المؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م التي تطلب فيها السفارة نسخة من تقرير عن «الامتيازات النفطية في البحرين والمملكة العربية السعودية»، مؤرخ في ٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٠م. ويفيد آتشيسون أنه تم إرسال نسخة من التقرير

المذكور إلى جدة طي رسالة رقم ١ مؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٤٢م.

R. 8

1949/08/11
890 F. 6463/8-1149 (1)

مذكرة من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدني في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير ماتيسون إلى أن ممثلين من شركة بكتل العالمية Bechtel International Corporation، وهم توماس بورمان Thomas L. Borman مدير مشروعات الشركة في المملكة العربية السعودية، وإيرل إنجليش Earl F. English نائب رئيس الشركة والمسؤول عن عمليات ما وراء البحار، وآرثر شو Arthur W. Shaw ممثل الشركة في واشنطن، سيحضرون إلى مكتبه يوم ١٢ أغسطس ١٩٤٩م. ويضيف ماتيسون أن بورمان ذو قدرات عالية، وقد اكتسب سمعة جيدة بين موظفي الحكومة الذين أتيحت لهم الفرصة للاطلاع على عمله. ويفيد ماتيسون أن من المعلوم أن شركة بكتل قامت بأعمال إنشائية عامة مميزة في المملكة، بما في ذلك ميناء جدة ومطارها الجديدان، إضافة إلى قيامها بأعمال مهمة لصالح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران. ويضيف ماتيسون أن بورمان الذي عاد لتوه من المملكة يود هو وإنجليش مناقشة عمل الشركة هناك، كما يرغب الاثنان في أن تتاح لهما الفرصة للقاء المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية. ويسأل ماتيسون، إن كان بإمكان ماجي، مقابلتهما في اليوم التالي.

R. 9

1949/08/12
890 F. 248/8-1249 (2)

رسالة سرية من جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إلى ستيوارت سايمنجتون Stuart W. Symington وزير القوات الجوية الأمريكية، مؤرخة في ١٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير ماجي إلى مكالمة هاتفية بينه وبين هاملتون General Hamilton (من وزارة القوات الجوية الأمريكية) بشأن اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعارة أربع طائرات من طراز سي-٤٧ C-47 تابعة للقوات الجوية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية بشكل مؤقت. ويضيف ماجي أن الخطوط الجوية العربية السعودية تواجه حالياً مشكلة نقص حادّ في قطع الغيار قد تمنع استخدام جميع الطائرات التي لديها في نقل الحجاج إلى مكة المكرمة لموسم حج ذلك العام.

ويذكر ماجي أن الجهود التي بذلت عبر القنوات التجارية للحصول على طائرات إضافية قد باءت بالفشل. كما يذكر أن أمور الحج تلقى اهتماماً شخصياً من الملك عبدالعزيز آل سعود، وأن الحكومة السعودية تعتبر تسخير كامل أسطولها الجوي لنقل الحجيج مسألة في غاية الأهمية من وجهة النظر الدينية والسياسية. ويضيف ماجي أن تعطل طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية أثار جدلاً بين ممثلين من الحكومة السعودية وحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتفسير اتفاقية مطار الظهران، وبشكل خاص المادة ٢٢ التي تلزم حكومة الولايات المتحدة بتزويد طائرات الحكومة السعودية بالمحركات وقطع الغيار. كما أن القيود القانونية المفروضة على وزارة القوات الجوية فيما يتعلق بتزويد الطائرات المدنية بالمعدات وقطع الغيار قد اضطرت وزارة الخارجية الأمريكية إلى اتخاذ موقف يقضي بتزويد طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية بقطع الغيار فقط في حالة الطوارئ في مطار الظهران. وقد أثار تفسير المادة ٢٢ من الاتفاقية بهذه الطريقة امتعاض المسؤولين السعوديين الذين يرون أن اتفاقية المطار تلزم وزارة القوات الجوية الأمريكية بمسؤوليات أكبر.

وحرصاً على توطيد العلاقات الطيبة بين الحكومة السعودية ونظيرتها الأمريكية، وإزالة كل أشكال سوء التفاهم بينهما، كما يقول ماجي، فإن وزير الخارجية الأمريكي يقترح إعارة المملكة أربع طائرات من طراز سي-٤٧ لمدة أربعة أشهر ونصف وذلك لاستخدامها لأغراض غير تجارية، على أن يتم إبلاغ حكومة المملكة أن إعارتها هذه الطائرات إجراء استثنائي يقع خارج ما نصت عليه المادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران، ولا يمكن بالتالي أن يُعدّ سابقة. كما أن حكومة الولايات المتحدة أو وكلاءها غير مسؤولين عن الحوادث التي قد تسببها هذه الطائرات في أثناء تشغيلها من قبل حكومة المملكة.

R. 4

1949/08/12
890 F. 51/8-1249 (1)

مذكرة من إدوارد ماكينرني .Edward B McEnerney من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، مؤرخة في ١٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير ماكينرني إلى أن وزارة المالية الأمريكية اقترحت تحويل مبلغ ٤,٦ ملايين دولار أمريكي من حساب المملكة العربية السعودية لدى بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك Federal Reserve Bank of New York إلى المملكة بغرض شراء ريالات سعودية، وسوف تُرصد هذه الريالات في حساب خاص لمدة غير محددة كجزء من

برنامج يهدف إلى تأمين الاستقرار المالي في المملكة.

ويضيف ماكينرني أن وزير المالية السعودي سعيد لمثل هذا الاقتراح، ويرغب في الحصول على عرض رسمي من الولايات المتحدة لفتح مثل هذا الحساب. ويضيف ماكينرني أن وزارة المالية تعمل حالياً على وضع شروط لمثل هذا العرض، كما أنها تفكر في إيجاد طريقة خاصة لمراقبة الحساب. ويتساءل ماكنيرني في هذا الصدد عن مدى إمكانية أن تتولى السفارة الأمريكية في جدة هذه المهمة، ثم يورد تفصيلات عن شروط هذا الإجراء وما يلزم لتنفيذه.

R. 5

1949/08/13
890 F. 6363/8-1349 (1)

برقية رقم ٣٣٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى العدد رقم ١٢٧٣ من صحيفة «أم القرى» الصادر في مكة المكرمة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المتضمن للنص العربي الكامل لاتفاقية الامتياز المبرم بين شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company مع الحكومة السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم ١٤/ ١/ ٤٩/ ٣١٥٦، والذي يغطي النصف السعودي من المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة. ويضيف هيل أن نشر نص الاتفاقية كان مفاجئاً، ولعله كان بناءً على رغبة الحكومة السعودية في الاستجابة للطلبات العديدة التي تلقتها من حكومات مختلفة في الشرق الأوسط للحصول على نسخ من تلك الوثيقة، ويشير هيل في هذا الصدد إلى ما ورد في برقية السفارة رقم ٢٩١ المؤرخة في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

R. 8

1949/08/13
890 F. 796/8-1349 (1)

برقية سرية رقم ٤٧٩ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يتساءل هيل إن كان لدى وزارة الخارجية الأمريكية أية معلومات عن محادثات هيو هيرندن Hugh Herndon مدير عمليات شركة تي دبليو إيه TWA في القاهرة؛ ويشير في هذا السياق إلى برقية السفارة رقم ٤٥٩ المؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

R. 10

1949/08/15
890 F. 50/8-1549 (4)

برقية رقم ٣٣٦ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار

في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يقدم هيل تقرير السفارة الشهري عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية، ويتعلق التقرير المالي بشهر رمضان وأثره في الحياة الاقتصادية ونظام حياة الناس في البلاد. ويذكر هيل أن عيد الفطر يأتي تتويجاً لشهر رمضان، حيث تزدان البلاد بأبهى حللها، ويرتدي الناس أجمل ملابسهم، ويعم الجو شيء من الفرح، وتنشط تجارة الأقمشة. ويتجمع شيوخ القبائل في نهاية شهر رمضان في مدينة الرياض، كما يقول هيل، لتلقي المساعدة المالية من الحكومة السعودية التي قررت زيادة تلك المساعدة في محاولة لتعويض القبائل عن الوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن الارتفاع الكبير في الأسعار.

ثم ينتقل هيل إلى الحديث عن الشؤون المالية، فيشير إلى تراجع قيمة الريال السعودي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، في حين بقي الدولار قوياً، وشهد الجنيه الاسترليني انخفاضاً طفيفاً نتيجة شائعات تفيد أنه سيتم تخفيض قيمته. ويقول هيل من جهة أخرى إن وزارة المالية السعودية ذكَّرت المواطنين بوجوب الحصول على موافقة من مكتب مراقبة العملة لتحويل أي أموال من المملكة إلى مصر.

ثم ينتقل هيل إلى الحديث عن محطة الإذاعة الجديدة الجاري إنشاؤها في جدة، فيقول إن البث منها قد بدأ بصورة تجريبية يوم ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م على موجتين قصيرتين وأخرى متوسطة، وأصبح سكان البلاد حتى حدود الرياض والخرج يستقبلون البث بشيء من الاستحسان.

ثم يتطرق إلى مشكلة المياه في الطائف، فيشير إلى قيام المسؤولين بحفر بئر ارتوازية في ضاحية Sharhya (كذا، ولعلها ضاحية الشرقية في الطائف) إحدى ضواحي الطائف. وفي السياق نفسه، يذكر هيل أن مدينة ينبع عانت أيضاً من قلة المياه، مما جعل المواطنين يوجهون برقية التماس إلى الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أصدر توجيهاته لنائبه في الحجاز لتقديم كل المساعدة الممكنة للسكان.

وينتقل هيل إلى الحديث عن الزراعة، فيشير إلى قيام مديرية الزراعة السعودية بابتعاث خمسة موظفين إلى المملكة المتحدة من أجل التدريب في مصانع رستن بمب Ruston Pump. كما يتحدث هيل عن حاجة شركة النقل العربية The Arab Motor Trasport Co. للتعاقد مع ٣٠ من الميكانيكيين المهرة، و١٠٠ سائق من اللاجئين الفلسطينيين استعداداً لحركة النقل الكثيفة التي يشهدها موسم الحج. أما في قطاع الطيران، فيشير هيل إلى وصول طائرة بريطانية إلى جدة وعلى متنها طاقم بريطاني سيبقى في خدمة الحكومة

السعودية بصفة مؤقتة حتى يتم تأهيل طاقم سعودي لتشغيل الطائرة. وتحت عنوان «عموميات» يورد هيل أخباراً متفرقة عن رصف طريق جدة–مكة المكرمة، وعن شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate، وعدد الحجاج الذين مروا بجدة حتى تاريخه في طريقهم إلى مكة.

R. 4

1949/08/15
890 F. 515/8-1549 (7)

مسودة مذكرة من جورج ويليس George Willis مدير مكتب السياسة المالية الدولية بالنيابة في وزارة المالية الأمريكية إلى مارتن Martin مساعد وزير المالية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومضمنة طي مذكرة داخلية من جورج إدي George A. Eddy من مكتب السياسة المالية الدولية في وزارة المالية الأمريكية إلى إدوارد دوهرتي Edward W. Doherty المسؤول في مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم نفسه.

يقول ويليس إن وزارة المالية الأمريكية بحاجة لاتخاذ قرار بشأن اقتراحين مختلفين من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company للحصول على جنيهات ذهب تحتاجها لدفع عائدات النفط للحكومة السعودية. أما الاقتراح الأول، فيقضي بشراء ما قيمته ٥٠ مليون دولار من جنيهات الذهب من بنك إنجلترا Bank of England بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة، أو حوالي ٨,٢٦ دولارات لجنيه الذهب الواحد. وأما الاقتراح الثاني، فهو شراء كمية من جنيهات الذهب من حكومة جنوب أفريقيا عبر عدد من الوسطاء، وذلك كل ستة أشهر وعلى مدى خمس سنوات، مع تسديد عمولة تتراوح بين ٥ و١٠ بالمائة من قيمة الجنيهات بالذهب.

ويذكر ويليس أن بنك إنجلترا طلب موافقة وزارة المالية الأمريكية على هذه الصفقة قبل اتخاذ أي قرار، ويضيف أنه ليس واضحاً إن كان البنك سيبيع أرامكو ما تحتاجه من جنيهات الذهب حتى بعد الحصول على الموافقة المطلوبة. كما أن موافقة وزارة المالية مطلوبة أيضاً لو اتجهت أرامكو إلى جنوب أفريقيا للحصول على ما تريد من جنيهات الذهب بسعر خاص قدره ٩,٢٥ دولارات للجنيه الذهب الواحد؛ وعلى أرامكو في هذه الحالة أن تتعهد باستخدام تلك الجنيهات فقط للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في عقد الامتياز مع الحكومة السعودية. ويفيد ويليس أنه تم إعداد ردّ يتضمن موافقة مشروطة من وزارة الخارجية الأمريكية على إتمام الصفقة مع بنك إنجلترا على أن تتوقف أرامكو في أقرب وقت عن دفع عائدات النفط بالجنيه الذهب إلى حكومة المملكة. وبعد

مناقشة المسألة بشكل غير رسمي مع نائب رئيس شركة أرامكو للشؤون المالية، كما يقول ويليس، تبين أنه من غير المحتمل أن تقبل أرامكو بذلك، لكنها قد تفكر في تخفيض ما تدفعه حالياً من العائدات بالجنيه الذهب بنسبة ٥٠ بالمائة.

ويشير ويليس إلى أن أرامكو توصلت بعد جدل طويل إلى اتفاقية مع الحكومة السعودية تمنح الشركة الحقّ في الدفع إما بجنيه الذهب أو بالدولار بسعر ١٢ دولاراً لجنيه الذهب الواحد. وفي الوقت نفسه، تمكنت الشركة بمساعدة وزارة المالية الأمريكية من الحصول في ربيع عام ١٩٤٨م على ما قيمته ٨٢,٨ مليون دولار من جنيهات الذهب من الأرجنتين. ويقول ويليس إن هذه الكمية من جنيهات الذهب كافية لدفع العائدات لمدة عامين.

ويشير ويليس هنا إلى أن شركة أرامكو حققت ربحاً من صفقة الذهب من الأرجنتين بلغ حوالي ٣٢,٧ مليون دولار، وترغب الشركة في أن يستمر هذا المصدر المجزي من الربح طالما سمحت لها وزارة المالية الأمريكية بذلك. ويضيف ويليس أن قرار الوزارة الذي لابد منه في هذا الشأن ينطوي على أسئلة دقيقة ذات علاقة بسياسة الذهب من ناحية، وبمدى رغبة وزارة المالية من ناحية أخرى في التدخل في المفاوضات بين حكومة المملكة والشركة بشأن نسبة العائدات، ومدى استعداد حكومة الولايات المتحدة لمساعدة شركة أرامكو في تخفيض مصاريفها.

ويؤكد ويليس أنه لا توجد شركة أمريكية أخرى تحصل على الذهب بالسعر الرسمي وتستخدمه لسد نفقاتها في الخارج مثل أرامكو، ومن الواضح أن حكومة المملكة ترغب في الحصول على زيادة في العائدات، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى العراق وإيران مع شركات النفط البريطانية. ويقول ويليس إن سعر جنيه الذهب ظل عند مستوى ١٤ دولاراً على مدى فترة لا بأس بها من عام ١٩٤٨م، إلا أنه هبط إلى ١٢ دولاراً في الأشهر القليلة الماضية، ويتساءل إلى متى تستطيع أرامكو أن تدفع عائدات النفط بالجنيه الذهب لو انخفض سعره إلى ما دون ١٢ دولاراً. ونظراً إلى أن السعر الحالي للنفط الخام الخليجي يتجاوز بكثير سعر التكلفة، كما يقول ويليس، فإن أرامكو مهتمة، كما يبدو، بالإبقاء على مصاريفها منخفضة حتى يمكنها المنافسة لو حصل انخفاض في سعر نفط الخليج. وعلى الرغم من أن ويليس يستبعد ذلك إلا أنه ينصح شركة أرامكو بأن تتوخى طريقة أكثر مرونة في دفع عائداتها بحيث يكون بعضها مربوطاً بسعر النفط وبعضها مربوطاً بسعر ثابت للدولار.

ويلاحظ في هذا السياق أن ردّ أرامكو على ذلك هو أن دفعها العائدات النفطية بالجنيه الذهب هو الذي يساعد على إبقاء سعر جنيه

الذهب عند مستوى ١٢ دولاراً في مختلف أسواق الشرق الأوسط، وإلا فسوف يرتفع سعر الجنيه إلى ١٦ أو ١٧ دولاراً، مما سيزيد الضغط على الشركة حتى ترفع من نسبة عائدات النفط التي تدفعها. ثم يتطرق ويليس إلى الخيارات المتاحة أمام وزارة المالية الأمريكية لمعالجة هذه المسألة. وأولها أن تتخلى عن صلاحياتها في تحديد سياسة التعامل بالذهب، باعتبار أن عملية تداول الذهب (في موضوع أرامكو هذا) تتم من أولها وحتى آخرها خارج الولايات المتحدة، حيث لا تنطبق الأنظمة التي حددتها وزارة المالية للتعامل بالذهب.

وثاني تلك الخيارات منح بنك إنجلترا موافقة مشروطة على تقديم جنيهات الذهب التي تحتاجها شركة أرمكو، وذلك حسب ما تم ترتيبه. إلا أن هذا، كما يقول ويليس، لا يجيب عن السؤال المطروح لأن قدرة الشركة على إيجاد طريقة أخرى لدفع العائدات بغير جنيه الذهب تعتمد إلى حد كبير على مدى الضغط عليها للتوقف عن الدفع بهذه الوحدة النقدية.

ويفيد ويليس أن الشركة في الواقع وقّعت اتفاقية تحدد سعر الجنيه الذهب بـ ١٢ دولاراً. غير أنها تخشى من ممارسة ضغوط عليها لتدفع أكثر من ذلك مستقبلاً لو ارتفع سعر جنيه الذهب إلى مستوى ١٦ أو ١٧ دولاراً. ويرد ويليس على ذلك مبيناً أن مثل تلك الضغوط لحمل الشركة على دفع نسبة أعلى من العائدات موجودة بالفعل، وعلى الشركة أن تستجيب لتلك الضغوط على أية حال في النهاية، ويبدو أن حجة أرامكو الوحيدة، كما يقول، للاستمرار في دفع العائدات بالجنيه الذهب هو ما تجنيه من أرباح من وراء ذلك.

والخيار الثالث أمام وزارة المالية الأمريكية، كما يقول ويليس، هو ألا توافق على الاقتراحين المطروحين وترك الأمر للشركة لترتيب أمورها حسب المستطاع إما قبل أن تستنفد ما لديها من جنيهات الذهب أو بعد ذلك. وهذا، كما يقول ويليس، هو الحل الوحيد أمام وزارة المالية الأمريكية للحد من كميات الذهب المتداولة بأسعار خاصة في الأسواق العالمية.

أما الخيار الرابع والأخير، فهو أن توافق وزارة المالية على أن تشتري أرامكو جنيهات الذهب من جنوب أفريقيا وليس من بنك إنجلترا، وهو خيار، كما يقول، غير مرغوب فيه.

ويقول ويليس إن شركة أرامكو ذكرت عام ١٩٤٧م أنها تريد جنيهات ذهب ولمدة محدودة لوضح حد لجدل طويل الأمد بينها وبين الحكومة السعودية، ووعدت آنذاك بإيجاد طريقة لتسديد العائدات في المستقبل بناءً على قواعد أفضل. ويضيف ويليس أن من الواضح أن أرامكو أخلفت وعدها بسبب الربح الكبير الذي تجنيه باعتماد جنيه الذهب أساساً لدفع العائدات. كما أن موقف حكومة المملكة من

جنيهات الذهب قد تغير أيضاً إذ صارت تفضل أن تدفع الشركة قيمة الجنيهات الذهب بالدولار الأمريكي، بعد أن كانت تصر على دفع العائدات بالجنيه الذهب. ويذكر ويليس في هذا السياق أن المسؤولين السعوديين صاروا يدركون أنه لا يمكن الاعتماد على قيمة الجنيه الذهب، إضافة إلى أن الريال الفضة قد ازداد كماً وتحسن وضعه كعملة رسمية داخل المملكة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة السعودية صارت بحاجة إلى الدولار حالياً أكثر من أي وقت مضى. لذلك كله، وبناءً على ما سبق، يرى ويليس أن قرار وزارة المالية الأمريكية حول هذه المسألة يجب صياغته بالنظر إلى الأهداف المطلوبة فيما يتعلق بسياسة تداول الذهب، ومدى استعداد الحكومة الأمريكية للمساعدة في الحفاظ على أرباح أرامكو.

R. 6

1949/08/15
890 F. 796/8-1549 (2)

رسالة سرية من جيمس وب James E. Webb وكيل وزارة الخارجية الأمريكي إلى لويس جونسون Louis A. Johnson وزير الدفاع الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقل وب نصاً حرفياً للرسالة السرية التي بعثها جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إلى ستيوارت سايمنجتون Stuart Symington وزير القوات الجوية الأمريكية، والمؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م فيما يخص إعارة حكومة المملكة العربية السعودية وبشكل مؤقت أربع طائرات من طراز سي-٤٧.

R. 10

1949/08/15
890 F. 79696/8-1549 (3)

رسالة سرية رقم ١٨٩ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها نسخة من برقية من سفارة الفلبين في واشنطن إلى وزارة الخارجية الفلبينية في مانيلا، مؤرخة في ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

يفيد هيل أن لونج J. A. Long ممثل شركة طيران الفلبين في جدة زار السفارة يوم ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، وذكر أنه تم التوصل في ديسمبر ١٩٤٨م، بعد مفاوضات بين سفيري المملكة العربية السعودية والفلبين في واشنطن، إلى اتفاقية مدتها ستة أشهر على منح حقوق جوية محددة في مطار الظهران لشركة الطيران الفلبينية، وقد تم تجديد هذه الاتفاقية لمدة ستة أشهر أخرى في شهر يونيو (حزيران) المنصرم. ويرفق هيل نسخة سلمه إياها لونج من برقية في ذلك الصدد من

سفارة الفلبين في واشنطن إلى وزارة الخارجية الفلبينية.

وينقل هيل عن لونج أن مشكلة نشأت فيما بعد بشأن المادة الثالثة من الاتفاقية التي تلزم الخطوط الجوية الفلبينية بألا تنقل أو تقبل ركاباً ولا أمتعة من المملكة أو إليها دون إذن مسبق ومباشر من الحكومة السعودية، أو غير مباشر من خلال ممثليها في الخارج الذين يحق لهم منح التأشيرات الضرورية لذلك طبقاً لسياسة حكومة المملكة.

ويذكر هيل، نقلاً عن لونج، أن الخطوط الجوية الفلبينية أرادت نقل خمسة جنود أمريكيين من مطار الظهران إلى مانيلا، غير أن سالم نقشبندي ضابط الاتصال السعودي في مطار الظهران اعترض على ذلك رغم حصول الجنود المذكورين على تأشيرات خروج من الحكومة السعودية. وقد بنى نقشبندي اعتراضه ذاك على تفسير للمادة الثالثة المذكورة ينص على ضرورة الحصول على إذن خاص بنقل الجنود بالإضافة إلى تأشيرات الخروج. ويذكر هيل أن نقشبندي اقترح على لونج أن يذهب إلى جدة لبحث موضوع تلك المادة وتفسيرها مع المسؤولين السعوديين هناك. واجتمع لونج مع طاهر رضوان من وزارة الخارجية السعودية الذي اتفق مع نقشبندي في تفسير المادة المذكورة. وفي المقابلة اقترح رضوان على لونج إجراء مزيد من المباحثات للتوصل إلى حل في تفسير تلك المادة من اتفاقية النقل الجوي بين حكومتي المملكة والفلبين، غير أن لونج رأى أن يحيل الموضوع إلى إدارة الشركة في مانيلا.

R. 11

1949/08/15
890 F. 6363/8-1549 (4)

رسالة سرية رقم ١٩١ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها ترجمة لافتتاحيتين بقلم عبدالله عريف الأولى بعنوان «عدلوا الاتفاقية مع شركة النفط» نشرت في العدد ٨٣٥ من صحيفة «البلاد السعودية» (الصادرة في مكة المكرمة في ٦ يوليو/ تموز ١٩٤٩م)، والثانية بعنوان «مرة أخرى أقول: عدلوا الاتفاقية مع شركة النفط» نشرت في الصحيفة نفسها في العدد ٨٤٣ الصادر في ١٠ أغسطس ١٩٤٩م.

ينقل هيل ترجمة إلى اللغة الإنجليزية بشيء من التصرف أنجزتها السفارة لافتتاحيتين بقلم عبدالله عريف ظهرتا مؤخراً في صحيفة «البلاد السعودية» التي تصدر في مكة المكرمة، وتطالبان الحكومة السعودية بحمل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company فوراً على تعديل اتفاقية امتياز النفط الحالية.

ويذكّر هيل وزارة الخارجية بأن الحكومة السعودية تحاول منذ فترة تعديل اتفاقية الامتياز المبرمة مع الشركة منذ سنة ١٩٣٩م. ولقد تحدث في ذلك كل من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي ومستشاره محمد سرور الصبان، وأحمد توفيق المستشار القانوني لوزير المالية إلى أعضاء البعثة المشتركة بين وزارتي المالية والخارجية الأمريكيتين التي كانت تزور المملكة في الخريف الماضي لدراسة مشكلاتها المالية.

ويتحدث هيل عن الهدف من وراء المقالتين الافتتاحيتين وتوقيتهما، ويفيد أن التعديل المطلوب إدخاله على اتفاقية الامتياز، حسبما جاء في نص الافتتاحية الثانية، هو تحقيق زيادة في عائدات النفط المدفوعة للحكومة السعودية، وإشراكها في أرباح الشركة، ودفع تلك العائدات والأرباح بالعملة الصعبة. وتطالب الافتتاحية علاوة على ذلك بتحسين أوضاع العمل، ورفع الأجور بالنسبة إلى الموظفين السعوديين العاملين في الشركة.

ورداً على المطلب الأول من المطالب المذكورة، كما يقول هيل، فقد ذكر مسؤولو أرامكو في جدة أن المملكة تتلقى أعلى نسبة من العائدات مقارنة مع غيرها من دول النفط في المنطقة، إذ تحصل على ٢,٤ دولار عن كل طن من النفط الخام، مقارنة مع أقل من دولار بالنسبة إلى كل من البحرين والكويت، و١,٦ دولار أو نحو ذلك بالنسبة إلى كل من العراق وإيران.

أما عن مطالبة الحكومة السعودية بإشراكها في الأرباح التي تحققها أرامكو، فيقول هيل إن ذلك مطلب قابل للنقاش حسب اعتراف مسؤولي الشركة أنفسهم. لكن المطلب الثالث في نظرهم غير مقبول، كما يقول هيل، لأن المملكة تحصل على نسبتها من العائدات بالجنيه الذهب الذي هو بمثابة العملة الصعبة، وقد استطاعت باستمرار تحويل تلك العائدات إلى قيمتها بالدولار بأسعار ممتازة. ويعلق هيل على هذه المسألة ملاحظاً أن ما جرى عليه العمل من دفع العائدات بالجنيه الذهب ظل عائقاً كبيراً دون إقامة نظام نقدي مستقر المملكة بحاجة ماسة إليه، وإن استمرار ذلك من شأنه أن يعطل جهود الإصلاح المالي في البلاد. ثم يورد هيل حجج مسؤولي أرامكو في الردّ على ما جاء في نص الافتتاحية المذكورة من مطالبة بتحسين أوضاع العمالة السعودية في الشركة، فينقل عنهم أن ١٢ ألفاً من بين ١٣ ألف عامل لدى الشركة يقيمون في مساكن الشركة. وعلى الرغم من أن تلك المساكن مؤقتة، كما يقول مسؤولو أرامكو، فيظل وضع هؤلاء أفضل بكثير من هذه الناحية من نظرائهم في الشركات الأخرى في المنطقة مثل شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية Anglo Iranian Oil Company وشركة نفط العراق Iraq Petroleum Company.

وينقل هيل تعقيباً على ذلك ما أعرب عنه جاري أوين Garry Owen ممثل أرامكو لدى الحكومة السعودية من رغبة في الردّ على ما جاء في الافتتاحيتين المذكورتين من خلال الصحافة المحلية السعودية، ويلاحظ أن مكتب الشركة في نيويورك قد لا يوافق على ذلك. ثم يشير إلى الخبر الذي نشرته صحيفة «البلاد السعودية» في العدد نفسه الذي تضمن إحدى الافتتاحيتين، عن البرنامج الذي وضعته أرامكو لابتعاث ٤٠ موظفاً سعودياً إلى الجامعة الأمريكية في بيروت للتدريب على الأعمال المكتبية.

R. 8

1949/08/16
890 F. 5151/8-1649 (2)

برقية رقم ٣٣٧ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تورد البرقية أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة حسب سعر الإغلاق يوم ١٥ أغسطس، مع مقارنة لها بما كانت عليه قبل أسبوع، وقبل عام، وذلك حسبما أفادت به جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة.

وتبين البرقية أن الدولار الأمريكي يساوي ٤ ريالات و١٦ قرشاً ونصف القرش، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥٩ ريالاً و١٦ قرشاً ونصف القرش، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و٨ قروش، والجنيه المصري ١٣ ريالاً و١٠ قروش، والمائة روبية هندية ٩٦ ريالاً و١٦ قرشاً ونصف القرش. كما تورد البرقية بياناً بأسعار الحوالات بالجنيه المصري والجنيه الذهب الإنجليزي والجنيه الاسترليني والدولار.

R. 6

1949/08/16
890 F. 51/8-1649 (2)

برقية سرية رقم ٣٣٨ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يذكر هيل أن حسين العطاس من جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society اقترح على محمد سرور الصبان مستشار وزير المالية السعودي طريقة لحل المشكلات المالية التي تواجهها الحكومة السعودية، وذلك بأن تبادر الحكومة بتسديد ديونها لدى التجار المحليين، فتدفع لهم نقداً ما نسبته ٧٥ بالمائة من إجمالي تلك الديون، أي ما يقدّر بحوالي ٢٠ مليون دولار. ويتوقع العطاس أن يقبل التجار المحليون بذلك الحل،

على أن تعمل الحكومة لاحقاً على تسديد ما عليها تجاههم أولاً بأول، وتتفادى بذلك المشكلات الناجمة عن تراكم الديون الطويلة الأمد.

ويشير هيل في هذا السياق إلى أن ذلك يعني أن إجمالي ديون الحكومة السعودية للتجار المحليين يقدّر بحوالي ٢٦,٦ مليون دولار، وهو ما يتعارض مع أنباء تلقتها السفارة تفيد أن تلك الديون أعلى من ذلك، وقد تبلغ ٤٠ مليون دولار. ويذكر هيل أن الصبان وافق على الاقتراح، فيما قيل، لكنه بين للعطاس أن الحكومة تفتقر حالياً إلى السيولة النقدية الكافية لتنفيذه.

ويعلق هيل على ما سبق مبيناً صعوبة تنفيذ الاقتراح المذكور في الوقت الراهن، ويضيف أن هناك ضغطاً متزايداً من التجار المحليين على الحكومة لحثها على تسديد بعض ما عليها فتنشط بذلك حركة الاستيراد من جديد. وقد استجابت وزارة المالية السعودية نوعاً ما لتلك الضغوط، فسددت بعضاً من المبالغ التي عليها، وتكرر ذلك في الشهور الثلاثة الماضية مع زيادة في حجم المبالغ المدفوعة.

R. 5

1949/08/16
890 F. 5151/8-1649 (2)

برقية سرية رقم ٣٣٩ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد هيل أن كريستيان دولابي M. Christian Delaby مدير فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة أخبره أنه عرض على حسين فهمي وزير المالية المصري الذي يزور المملكة العربية السعودية حالياً مذكرتين تبينان السُبل المناسبة لدعم جنيه التصدير المصري وذلك بتيسير بيعه في أسواق النقد الدولية عن طريق مصارف المملكة، ومن بينها بطبيعة الحال بنك الهند الصينية.

ففي المذكرة الأولى، يوصي دولابي بأن يسمح ببيع الذهب النقي مقابل جنيهات التصدير المصرية، وهو إجراء يتعارض، كما يقول دولابي، مع شروط الاتفاقية المالية الإنجليزية-المصرية، ويبدو أنه لقي موافقة مبدئية من فهمي. وهو يهدف إلى إعادة تنشيط سوق الذهب في مصر، التي شهدت فترة من الكساد في الشهور الماضية نتيجة إيقاف بيع الذهب مقابل جنيهات التحويل الاسترلينية، مما جعل مبيعات الذهب (في المنطقة) تنتقل بشكل متزايد نحو بيروت.

أما في المذكرة الثانية، فيقترح دولابي، كما يقول هيل، آلية معينة تدعمها الحكومة المصرية لتنشيط المبادلات التجارية مع الخارج باستخدام جنيهات التصدير المصرية. ويشرح هيل تفاصيل تلك الآلية التي يؤدي فيها بنك

الهند الصينية دوراً نشطاً. ويبدو أن دولابي، كما يقول هيل، واثق من أن البنك لن يجد صعوبة في بيع جنيهات التصدير المصرية التي سيحصل عليها بتلك الطريقة، ويبدو أن فرنسا وهولندا أولى تلك الدول المرشحة في رأيه لشراء الجنيهات المصرية.

وبتلك الطريقة، كما يقول هيل، يحاول دولابي إقناع الوزير المصري بأن مصر قادرة بسهولة وبصورة قانونية على بيع كميات أكبر من عملتها، وبالتالي دعم مكانة الجنيه المصري في الأوساط المالية العالمية.

ويعلق هيل على ما سبق مبيناً ما تكشفه تلك الخطة المحكمة من روح المبادرة التي فاجأ بها دولابي كل من تعامل معهم منذ قدومه إلى جدة.

R. 6

1949/08/16
890 F. 515/8-1649 (2)

برقية سرية رقم ٤٨٢ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد هيل أن السفارة الأمريكية في جدة علمت أن وزير المالية السعودي عرض مجموعة من الخطط المقترحة لإصلاح النظام النقدي السعودي على حسين فهمي، وزير المالية المصري الذي يزور المملكة العربية السعودية حالياً، لمعرفة رأيه بشأنها. ومن تلك الخطط، كما يقول هيل، خطة فرنسية ورد ذكرها في رسالة السفارة رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م، وتقرير جورج إدي George A. Eddy وريموند مايكسيل Raymond Mikesell حول الموضوع نفسه (يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩م)، والاقتراح البريطاني المشار إليه في رسالة السفارة رقم ١٢٩ المؤرخة في ١٦ مايو (أيار) ١٩٤٩م، بالإضافة إلى اقتراح مصري، واقتراح آخر من محمد سرور الصبان، مستشار وزير المالية السعودي، حول المسألة نفسها.

ويضيف هيل أن المقترحات الثلاثة الأولى معروفة جيداً لدى السفارة، لكنها لا تعلم شيئاً عن الاقتراحين الأخيرين. ويعرب هيل عن اعتقاده أن الخطة المصرية تمثل أفكار حافظ عفيفي الخبير المالي المصري الذي استشاره وزير المالية السعودي في الأمر خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة. ويضيف هيل أن أفكار عفيفي تلك، حسب اعتقاد السفارة، لا تشكل أكثر من اقتراح بربط المعاملات المالية السعودية بالجنيه الاسترليني. ويقترح هيل الرجوع إلى جَد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة، فقد تكون لديه معلومات أوفى عن الأمر.

أما خطة الصبان المذكورة، فهي كذلك تطوّر جديد، كما يقول هيل، بالنسبة إلى السفارة. ويعرب عن اعتقاده بأنها حصيلة

دراسة قام بها الصبان لمجموعة من المقترحات الأجنبية. وعلى الرغم من عدم توفر معلومات مفصلة في شأنها فإنها تتضمن فيما يقال عدداً من التوصيات، منها عدم ربط العملة السعودية سواء بالدولار أم بالجنيه الاسترليني، والسماح للبنوك ببيع الدولار مقابل الريال بسعر يحدده وزير المالية السعودي؛ ويعتقد مبدئياً أن ذلك السعر سيكون ٤,٥ ريالات لكل دولار، و١٤ ريالاً لكل جنيه استرليني، وهذه الأسعار خاضعة للتغيير طبقاً لتغيرات الأوضاع. ومن تلك التوصيات أيضاً إصدار عُملة وطنية ورقية من فئة الريال والخمسة ريالات والعشرة ريالات، مع إمكانية إصدار فئات أعلى تكون كلها مدعومة بالذهب. وأخيراً تخصيص العملات الأجنبية التي ترد إلى الحكومة حصراً للمشتريات الحكومية، ممّا يعني منع بيع الدولارات والجنيهات الاسترلينية للتجار الذين عليهم الحصول على احتياجاتهم من العملات الأجنبية من البنوك.

ويذكر هيل أن الصبان لم يذكر هذه المعلومات سواء للسفارة أم للمسؤولين في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، بل إنه على العكس أكد رغبة حكومة المملكة منذ فترة في ربط عملتها بالدولار، وذلك رغم تقارير تلقتها السفارة في الماضي تفيد أنه لا يحبذ ربط عملة بلاده بالدولار أو الجنيه الاسترليني، حسبما ورد في برقية السفارة رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٤٩م. وحيث إن هناك أربعة خبراء ماليين مصريين مختصين في مجال الضريبة والموازنة والعملة والجمارك يتوقع وصولهم إلى جدة في غضون شهر لتقديم المشورة لحكومة المملكة، فإن السفارة لا تتوقع، كما يقول هيل، أن تتلقى حكومة المملكة أي ردّ من حسين فهمي بشأن تلك المقترحات حتى ينجز هؤلاء الخبراء دراستهم.

R. 6

1949/08/16
890 F. 72/8-1649 (1)

برقية رقم ٤٨٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار بالسفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م

رداً على التساؤل الذي طرحته برقية وزارة الخارجية رقم ٢٨٢ المؤرخة في ٨ أغسطس ١٩٤٩م (بشأن تجديد الاتفاقية بين الحكومة السعودية والشركة الشرقية للاتصالات البرقية Eastern Telegraph Company) ويقول هيل إن الموقف لا يزال غير واضح، ويذكر أن مدير البريد والبرق السعودي متغيب حالياً، وينقل عن السفارة البريطانية في جدة أنه لم يتم تبادل أي رسائل في ذلك الشأن، وأنها لم تتسلم نسخاً من الاتفاقية المرتقبة بين الطرفين. ويضيف هيل أن من المتوقع وصول

ممثل للشـركة المذكورة خلال أسبوع لمعـالجة الأمور العالقة.

R. 9

1949/08/16
890 F. 796/8-1349 (1)

برقية سرية رقم ٢٩٥ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيـد آتشيسون أن الجـهود الرامية إلـى الترتيب لاستئجار طائرات (في موسم الحج) للخطوط الجوية العربية السعودية بناءً على ما ورد في برقية السفارة رقم ٤٧٩ المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٩م لم تفلح؛ ويضيف أن وزارة الخارجية تسعى إلى إيجاد اقتراح بديل، ويعِدُ بإبلاغ السفارة عن ذلك في أقرب وقت.

R. 10

1949/08/16
890 F. 7962/8-1649 (4)

رسالة سرية رقم ٢٥ من تشارلز جيدني Charles C. Gidney, Jr. القنصـل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد جيـدني أن موظفين من القنصلـية الأمريكية في عدن اجتمعوا عدة مرات خلال الأسبوعين الماضيين في عدن مع طاقم طائرة إنقـاذ تابعة لـلقوات الجويـة الأمريكيـة في الظهران. وكانت تلك الاجتماعات لتسهيل الاتصالات بين مطار الظهران والقوات الجوية البريطانية في عدن، وكذلك لاستشارة موظفي حكومة عدن من أجل تحـديد مسارٍ مناسب لفرقة استطلاع عبر الربع الخالي في اتجاه بحر العرب.

ويذكر جيدني أنه سبق لموظـفي القنصلية أن قدموا المساعدة في عدة مناسبات خلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩م لأطـقـم طائـرات الإنـقـاذ الأمريكية، وعملوا على تنسيق الاتصال بينهم وبين القوات الجوية الملكية البريطانية في عدن. ويضيف أن فـريقاً من هؤلاء حضر إلى عـدن قبل أسبوع وطلب عقد اجتماع مع موظفين من القوات الجويـة الملكية البـريطانية في محـاولة لتحسين وسـائل الاتصال التي ماتزال ضعـيفة حالياً بين مختلف أرجاء الجزيرة العربية. ويذكر جيدني أن الفريق الأمريكي قدم خلال الاجتماع مقترحات في ذلك الشأن، وأن وليم لترل Capt. William Littrell من وحدة الإنقـاذ الأمريكية في الظهران أوصى بأن يستخدم الضباط العاملون في تلك الوحدة في أثناء وجودهم فـي منطقة الجزيرة العربية أساليب الاتصال اللاسلكي التي تستخدمها القوات الجوية البريطانية، ولم يُتخذ أي قرار بشأن تلك التوصية، كما يقول جيدني، لكـن الطرفين مـتفقان عـلى أن من الأفضـل استخدام نظام اتصال لاسلكي موحد.

وفي خلال الاجتـماع ذاته، كما يقول جيدني، تحدث لترل عن رغبة وحدة الإنقاذ الجوية الأمريكية في تحديد مسار جوي فوق

الربع الخالي ينطلق من من الظهران في اتجاه الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، مع تحديد مواقع داخلية على ذلك المسار يمكن الانطلاق منها لتنفيذ عمليات إنقاذ عند الطوارئ. وقد طلب لترل من نظرائه البريطانيين معلومات محددة عن مواقع كل المطارات ومهابط الطوارئ الموجودة في جنوب الجزيرة. كما طلب لترل من القنصلية الأمريكية في عدن معلومات عن داخل حضرموت والقبائل التي تعيش داخل المحمية، والأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم خلال عمليات الإنقاذ؛ وسأل جيدني إن كانت المنطقة آمنة لتنفيذ مثل تلك العمليات. وطلب تحديد المناطق التي يمكن فيها توقع هجوم من بعض القبائل المحلية.

ويذكر جيدني أن تلك التساؤلات أثارت قضية لا يستطيع المسؤولون السياسيون البريطانيون في محمية عدن أنفسهم الإجابة عنها أو تقديم المشورة بشأنها. فهناك في المحمية حالياً، كما يقول، مناطق شاسعة آمنة سياسياً، لكن الحدود الخارجية للمحمية والمناطق المحيطة بها ما تزال محل نزاع بين القبائل اليمنية والسعودية، وليس بين البريطانيين وتلك القبائل معاهدات صداقة، وهناك احتمالات كبيرة لأن تتعرض أي وحدة إنقاذ تنزل في تلك المناطق لهجوم من تلك القبائل. ثم يورد جيدني معلومات استمدها من محادثات مع المسؤولين السياسيين البريطانيين في عدن عن نزاعات في المنطقة بين قبائل يمنية وقبائل مسقط، وغارات من قبائل سعودية على مناطق داخل محمية عدن وسلطنة مسقط. ولذلك ينصح البريطانيون بتوخي كل الاستعدادات اللازمة لمواجهة مثل تلك الغارات إن كانت لدى الأمريكيين رغبة في إيفاد بعثة إلى تلك المناطق غير الآمنة.

ويلاحظ جيدني أن الخطط الأمريكية لتحديد المسار المذكور (بين الظهران وبحر العرب) مازالت غير واضحة، كما لم تُستأذن الحكومة السعودية بعد إن كانت توافق على بدء الرحلة اللازمة لتحديد ذلك المسار من أراضيها. ثم يعرض جيدني برنامج الرحلة كما بلغه في شكله الأوّلي، ويذكر أن أعضاء البعثة الأمريكية تساءلوا إن كان من الحكمة أن يشارك ضباط سعوديون في تلك الرحلة، وهو ما يحذر منه جيدني باعتبار أن العرب الغرباء غير مرحب بهم هم أيضاً في المحمية.

وينقل جيدني عن المسؤولين البريطانيين في عدن قولهم إن الأمريكيين (في الظهران) لا يدركون ضخامة المهمة التي هم مقبلون عليها، فرحلتهم البرية أولاً صعبة جداً، والعبور من المملكة العربية السعودية إلى شرق محمية عدن قد يثير الشكوك بين القبائل المحلية، إضافة إلى وعورة المناطق التي عليهم عبورها بسبب سلاسل الهضاب الجيرية وكثبان الرمال المرتفعة التي تتخللها. وينقل جيدني في هذا الصدد عن براين هارتلي Brian Hartley المسؤول الزراعي البريطاني في حكومة محمية عدن،

الذي يعرف المنطقة جيداً، أن المعلومات التي سيحصل عليها الفريق الأمريكي، لو تمت الرحلة البرية عبر الربع الخالي، لن تزيد عن ما يمكن الحصول عليه بالتقاط صور جوية للمنطقة. أما إذا أصرّ الفريق على القيام بتلك الرحلة، فينصح هارتلي بالحصول على رسائل من الملك عبدالعزيز آل سعود لاستخدامها كتصاريح عبور آمن، وأن يكون في انتظار الفريق على الطريق فريق آخر يخرج من المُكلا ليعبر وادي حضرموت، ويواصل الفريقان الرحلة معاً انطلاقاً من شبام. وينبه هارتلي كذلك إلى ضرورة أن يصطحب الفريق معه أسلحة أوتوماتيكية لمواجهة أي عدوان من القبائل المحلية.

ويشير جيدني بعد ذلك إلى أن لترل غادر عدن عائداً إلى الظهران لمناقشة الأمر مع رئيسه المباشر، ويطلب الإذن بالقيام برحلة جوية لاستطلاع المطارات الموجودة داخل محمية عدن، وأن يصطحبه في تلك الرحلة كل من باتريك لاردنر بيرك -Patrick Lardner Burke قائد سرب الطائرات التابع للقوات الجوية الملكية البريطانية في عدن، وروبرت فارس Robert E. Ferris نائب القنصل الأمريكي في عدن. وينهي جيدني رسالته بخبر سقوط طائرة تابعة للقوات الملكية البريطانية فوق الجبال، غربي صلالة، يوم ٩ أغسطس ١٩٤٩م وقد توفي جميع ركابها الاثني عشر، لكنهم تعرضوا للسلب على يد رجال من القبائل المحلية طبقاً لما قاله أحد الركاب قبل وفاته. ويذكر جيدني أن الحادث كان مناسبة للتعاون بين القوات الجوية الأمريكية في الظهران ونظيرتها البريطانية.

R. 11

1949/08/17
890 F. 51/8-1749 (2)

ترجمة لنص مقابلة مع حسين فهمي وزير المالية المصري أجراها محرر صحيفة «البلاد السعودية» في عددها رقم ٨٤٥ الصادر في مكة المكرمة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة تغطية رقم ١٩٣ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ أغسطس ١٩٤٩م.

يقول حسين فهمي رداً على سؤال حول الغرض من زيارته للمملكة العربية السعودية، إنه حضر لرد زيارة قام بها عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى مصر، ولكي يتعرف على البلد، ولدعم العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر. ورداً على سؤال عما إذا كان للوزير المصري أية تعليقات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، يقول فهمي إن العلاقات الاقتصادية ممتازة، وإن الحكومتين تسعيان إلى تدعيمها، وأعرب عن استعداد مصر لتقديم الأيدي العاملة المصرية للمساعدة في عمليات البناء والتشييد التي تشهدها

المملكة. ورداً على سؤال حول النصيحة التي يقدمها للشباب السعودي، أجاب فهمي بأن نصيحته للشباب السعودي أن يتعلم، وأن يبذل الجهد لكي يفهم ما يتعلمه، وأن يكون مُجِداً متواضعاً وصبوراً.

R. 5

1949/08/17
890 F. 7962/8-1049 (1)

برقية سرية رقم ٢١٢ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى القنصلية الأمريكية في الظهران، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى تخفيض درجة السرية للنص الكامل لاتفاقية مطار الظهران، وفق ما ورد في برقيتي القنصلية رقم ٢١٦ و٢٣٤ المؤرختين في ١٤ يوليو (تموز) و١٠ أغسطس ١٩٤٩م، بحيث يصبح محدود التداول بدلاً من سري. ويضيف آتشيسون أن تصنيف مذكرة المملكة العربية السعودية المؤرخة في ٢٣ يونيو (حزيران) والملحقة بالمرفقات ٢ و٤ و٦ لرسالة السفارة رقم ١٧٩ المؤرخة في ٢٠ يوليو سيبقى سرياً.

R. 11

1949/08/18
890 F. 404/8-1849 (7)

رسالة سرية رقم ١٧٢ من جون دورمان John Dorman القنصل الأمريكي في تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة باللغة الفرنسية لخطة نقل الحجاج من تونس إلى جدة.

يشير دورمان إلى برقية القنصلية السرية رقم ٦٢ المؤرخة في ١٠ أغسطس، ويفيد أن هنري سلامة مدير مكتب شركة تي دبليو إيه TWA في تونس والمدير الإقليمي بالنيابة حضر إلى القنصلية يوم ٨ أغسطس وأفاد أن حكومة تونس قد لا تمنح شركة تي دبليو إيه امتياز نقل الحجاج من تونس إلى مكة المكرمة لذلك العام. ويذكر دورمان أن سلامة شرح الظروف والملابسات التي أدت إلى هذا التغير، موضحاً أن شركة تي دبليو إيه كانت تقوم بنقل الحجاج إلى القاهرة ومنها إلى جدة على متن الخطوط الجوية العربية السعودية طبقاً لاتفاقية بين الطرفين.

ويذكر دورمان على لسان سلامة أن الحكومة التونسية تفكر في استئجار طائرات من شركة ويرمز Worms and Company ذلك العام لنقل الحجاج مباشرة من تونس إلى جدة دون توقف في القاهرة لخشية الحكومة الفرنسية من اشتراك الحجاج في نشاطات سياسية في أثناء التوقف في القاهرة.

ويضيف دورمان أن سلامة زار قسم الشؤون الخارجية في المقيمية العامة الفرنسية بتونس يوم ٦ أغسطس ليستفسر عن مصير امتياز نقل الحجاج من تونس إلى جدة. وعلم سلامة أن شركة ويرمز لم تحصل على الامتياز

لأن عرضها كان أعلى من عرض شركة تي دبليو إيه التي حصلت على الامتياز. غير أن سلامة علم فيما بعد، كما يقول دورمان، أن شركة إير فرانس Air France عرضت نقل الحجاج بسعر أقل من السعر الذي عرضته شركة تي دبليو إيه، عندها حضر سلامة إلى مقر القنصلية العامة الأمريكية ليقدم احتجاجاً رسمياً على ما حصل معتبراً أن هذا التصرف غير عادل، لأن شركة إير فرانس قدمت عرضها بعد فوات الأجل المحدد. وفي نهاية المطاف وعد قسم الشؤون الخارجية في المقيمية العامة (الفرنسية في تونس) سلامة باتخاذ قرار في هذا الشأن في الاجتماع الذي سيعقد خلال شهر أغسطس.

وتذكر الرسالة معلومات تفصيلية عن اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين المسؤولين الأمريكيين والفرنسيين بشأن هذا الموضوع، كما تبين العروض التي تقدمت بها مجدداً كل من شركة ويرمز وشركة ألب بروفنس Alpes Provence وشركة تي دبليو إيه، وكان العرض المقدم من هذه الأخيرة هو الأقل. وتفيد الرسالة أنه حتى يوم ١٦ أغسطس لم يتخذ قرار بشأن منح امتياز نقل الحجاج التونسيين.

R. 4

1949/08/18
890 F. 404/8-1849 (5)

ترجمة إنجليزية لمذكرة باللغة الفرنسية تبين خطة نقل الحجاج من تونس إلى جدة مضمنة طي رسالة سرية رقم ١٧٢ من جون دورمان John Dorman القنصل الأمريكي في تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تتضمن المذكرة عرضاً للنقاط الرئيسية التي طرحت في الاجتماع الذي عقد يوم ٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م في وزارة الخارجية (الفرنسية)، وتشير المذكرة إلى إرسال مقتطفات من هذه النقاط إلى الأمانة العامة (لرئاسة الوزراء التونسية) في الرسالة رقم ١٦٥٤ المؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٩م. كما تشير إلى رسالة وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٣٨٢ المؤرخة في ١٤ مارس ١٩٤١م التي ترى منح شركة ويرمز Worms and Company المعروفة بـ تي إيه آي T. A. I. الامتياز لنقل كل الحجاج إلى مكة المكرمة. وتذكر الخطة أن العرض نقل إلى الأمانة العامة (لرئاسة الوزراء التونسية) في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩م في المذكرة رقم ٢٦٢٠. وهناك إشارة إلى مذكرة وزارة الخارجية رقم ٥٩٠ المؤرخة في ٢٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م التي نقلت إلى الأمانة العامة (لرئاسة الوزراء التونسية) في ١١ مايو ١٩٤٩م في المذكرة رقم ٢٧٥٦.

وتنقل المذكرة النقاط الرئيسية التي جاءت في محضر اجتماع وزارة الخارجية في ٢٥ مايو ١٩٤٩م، ومنها الاتفاق على نقل ٦٥ حاجاً تونسياً مع شركة طيران واحدة، ويعتقد البعض أن شركة تي إيه آي هي الأفضل

والأكفأ. وهناك نقطة في الاجتماع المذكور تشير إلى الرسالة رقم ٢٠٢ المؤرخة في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، يقول فيها رئيس الوزراء التونسي إنه يفضل أن يطلب من شركات الطيران في تونس تقديم عروضها لنقل الحجاج، ثم يمنح العطاء إلى الشركة التي تقدم أفضل الأسعار والضمانات. وتشير المذكرة إلى أن الرحلة المباشرة بين تونس وجدة لا تسمح للحجاج بالتوقف بين المدينتين، ولا تمنحهم مزيداً من الحرية. كما تشير إلى أن السفر إلى المدينة المنورة، باعتبارها المحطة النهائية، أقل تكلفة من السفر إلى المحطات الأخرى. وتذكر المذكرة أن رئيس الوزراء التونسي أوضح في رسالته رقم ٢٣٢ المؤرخة في ٤ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، أن شركة ويرمز (تي إيه آي) تتقاضى ٢٠٠ ألف فرنك ثمناً للتذكرة من تونس إلى جدة، كما تورد أن السلطات التونسية سألت شركة تي دبليو إيه TWA عن مدى استعدادها لتنظيم رحلات مباشرة بين تونس وجدة دون توقف في القاهرة. ويبلغ ثمن التذكرة على خطوط شركة تي دبليو إيه بين تونس والمدينة المنورة حوالي ١٣٩ ألف فرنك (قديم). وتطلب المذكرة التدخل لدى شركة تي إيه آي من أجل تخفيض سعر التذكرة لكي توافق الحكومة على اختيارها لتكون الشركة الناقلة. وجاء في الرسالة رقم ٢٤٤ المؤرخة في ١٩ يوليو أن العطاءات التي وردت أثبتت أن أسعار شركة تي دبليو إيه هي الأدنى، تليها ألب بروفنس Alpes Provence بمبلغ ١٥٠ ألف فرنك (قديم)، وشركة ويرمز بمبلغ ٢٠٠ ألف فرنك (قديم).

وتبين المذكرة عزم قسم الشؤون الخارجية في المقيمية العامة (الفرنسية) في تونس على الاتفاق مع شركة تي دبليو إيه لنقل الحجاج التونسيين، حسبما ورد في الرسالة رقم ٤٤١٩ المؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٩م من المقيمية العامة (الفرنسية) في تونس إلى رئيس الوزراء التونسي. وتشير الخطة إلى أن وزارة الخارجية التونسية أبلغت شركة تي دبليو إيه بأنها لا توافق على أن يتوقف الحجاج لأي سبب من الأسباب في القاهرة وهم في طريقهم إلى جدة.

R. 4

1949/08/18
890 F. 6363/8-1849 (1)

رسالة سرية رقم ١٢٤ موقعة من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها تحليل مقارن لبنود الامتيازات النفطية، مؤرخ في ٩ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى التحليل المقارن المؤرخ في ٩ مارس ١٩٤٩م لبنود الامتيازات التي تغطي عمليات كل من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil

Company، وشركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، وشركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Comapny. ويضيف هارت أنه حصل على هذه النسخة من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت الأمريكية المستقلة قبل أن يستقيل من منصبه لدى أرامكو.

ويسأل هارت إن كانت وزارة الخارجية تستطيع تزويد القنصلية بالنص الأصلي للامتيازات المذكورة، إضافة إلى النصوص التي تغطي عمليات شركة نفط البحرين المحدودة Bahrain Petroleum Company Ltd.، وشركة الامتيازات النفطية المحدودة Petroleum Concessions Ltd. وشركة التنمية النفطية المحدودة Petroleum Development Ltd.

R. 8

1949/08/19
890 F. 404/8-1949 (1)

برقية سرية رقم ٦٨ من جون دورمان John Dorman القنصل الأمريكي في تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير دورمان إلى برقيته الموجهة إلى وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٦٢ والمرسلة إلى باريس برقم ٢٤، والمؤرخة في ١٠ أغسطس، وينقل عن القسم الدولي الملحق بالمقيمية العامة الفرنسية في تونس أن امتياز نقل الحجاج التونسيين البالغ عددهم ٦٥ حاجاً قد حُوِّل من شركة تي دبليو إيه TWA إلى الخطوط الجوية الفرنسية Air France التي تنوي نقلهم على متن رحلة جوية واحدة.

R. 4

1949/08/19
890 F. 796/8-1849 (1)

برقية سرية رقم ٣٦٥ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٨٩ المؤرخة في ١٨ أغسطس ١٩٤٩م ويذكر أن شركة تي دبليو إيه TWA أخبرت سفير المملكة العربية السعودية (في واشنطن) منذ حوالي أسبوع أن الشركة لم تتمكن من استئجار طائرة لصالح حكومة المملكة. ويقول آتشيسون إن شركة ترانزأوشن للطيران Transocean Airlines اقترحت أن تعمل شركة تي دبليو إيه بصفة وكيل لتأجير الطائرات، غير أن الأخيرة رفضت ذلك. كما اقترحت ترانزأوشن استخدام طائرة من طراز سي-٤٦ C-46، لكن شركة تي دبليو إيه لم تحبذ هذا النوع من الطائرات. ويضيف آتشيسون أنه تم استبعاد إمكانية استئجار طائرات من شركات أخرى لأنها تهبط في مطار اللد. ويتابع آتشيسون قائلاً إن السفير السعودي

في واشنطن، على ما يبدو، لم يبلغ حكومته بالتطورات الأخيرة.

R. 10

1949/08/19
890 F. 7962/8-1949 (1)

رسالة سرية موقعة من لويس جونسون Louis Johnson وزير الدفاع الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة توجيهات سرية للغاية موجهة إلى ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe (آمر مطار الظهران) ورئيس مجموعة المسح العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية، غير مؤرخة.

يشير جونسون إلى رسالة وزير الخارجية الأمريكي المؤرخة في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م التي يقول فيها إن الملك عبدالعزيز آل سعود وافق على تعيين مجموعة من الضباط الأمريكيين بصورة مؤقتة في مطار الظهران من أجل دراسة احتياجات المملكة الدفاعية. ويتحدث جونسون عن مجموعة المسح الأمريكية المشتركة العاملة في المملكة برئاسة أوكيف من القوات الجوية الأمريكية، وعضوية كل من توماس شيربورن Thomas L. Sherbourne من سلاح المدفعية الميدانية، وجو لوري Joe S. Lawrie من سلاح المشاة المنقولة جواً، وجون ويلبورن John C. Welborn من سلاح الفرسان، وكارل هينسل Karl G. Hensel قائد القوات البحرية الأمريكية وقائد منطقة الخليج، وجورج هيرنج George W. Herring من فيلق مشاة البحرية الأمريكية.

ويضيف جونسون أن أوكيف زُوِّد برسالة تتضمن تعليمات تحدد الواجبات والمسؤوليات التي جرى تنسيقها مع وزارة الخارجية الأمريكية. ويرفق جونسون نسخة منها إلى وزير الخارجية لإبلاغ السفير الأمريكي في المملكة بمحتوياتها.

R. 11

1949/08/19
890 F. 7962/8-1949 (3)

رسالة توجيهات سرية للغاية موجهة إلى ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe (آمر مطار الظهران) ورئيس مجموعة المسح الأمريكية المشتركة في المملكة العربية السعودية، مضمنة طي رسالة سرية للغاية موقعة من لويس جونسون Louis Johnson وزير الدفاع الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تتضمن الرسالة مجموعة تعليمات تحدد جدول أعمال مجموعة المسح الأمريكية الذي أعدته وزارة الدفاع الأمريكية بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية. وتحتوي الرسالة على ١٦ بنداً، تتناول تركيبة المجموعة وتعيين أوكيف رئيساً لها مع توجيهه بتنفيذ محتويات

الرسالة. كما تحدد مهمة مجموعة المسح في الوقوف على احتياجات المملكة الدفاعية بالتنسيق مع المسؤولين السعوديين في ضوء المتطلبات الأمريكية في مطار الظهران الخاصة بعقد اتفاقية طويلة الأمد تسمح للحكومة الأمريكية باستخدام المطار.

وتحدد التعليمات واجبات أوكيف في تقديم تقارير إلى كل من رئيس الأركان في القوات الجوية الأمريكية، والسفير الأمريكي أو القائم بالأعمال الأمريكي في جدة، وإلى آمر مطار الظهران كل حسب اختصاصه. وتطلب التعليمات إجراء التحريات الضرورية لتحديد القدرات الدفاعية السعودية الراهنة، والوقوف على الوضع التدريبي للقوات السعودية، ودراسة إمكانية المملكة من الاستفادة من الدعم العسكري الأمريكي، والتأكد من قدرة المؤسسات الدفاعية السعودية على حفظ الأمن الداخلي، إضافة إلى تحديد عدد الوحدات العسكرية المطلوبة ومعداتها ونوعها، وتقديم التوصيات الخاصة بمراحل شحن المعدات والتجهيزات من الولايات المتحدة إلى المملكة على أساس دفع ثمنها نقداً.

وتوجب التعليمات على أوكيف وضع خطط بالتشاور مع المسؤولين في المملكة خاصة بالقوات الدفاعية وفق شروط محددة. وتوضح التعليمات النقاط التي يجب على أوكيف أخذها في الاعتبار لدى دراسته متطلبات وزارة الدفاع الأمريكية والمتعلقة بالمفاوضات الرامية إلى عقد اتفاقية طويلة الأجل حول مطار الظهران، ومن هذه النقاط المدارج والمباني وما شابه ذلك بما يتفق واستراتيجية الحكومة الأمريكية. وتضم التعليمات مجموعة من البنود الإدارية منها بند يطلب من أوكيف الاتصال بالوكيل التنفيذي (كذا) إذا احتاج إلى أي إيضاح أو توجيه بخصوص مجموعة المسح، وتحظر عليه الكشف عن أية خطط استراتيجية أمريكية أو إعطاء أية التزامات للحكومة السعودية مهما كان نوعها. كما تحظر عليه التعاون مع بعثة المسح البريطانية، موضحة أن أي اتصال معها، إن حدث، يجب أن يقتصر على الزيارات الودية والمجاملة فقط. وتطلب التعليمات من أوكيف أخيراً رفع تقريره واقتراحاته إلى رئاسة الأركان الأمريكية.

R. 11

1949/08/20
890 F. 00/8-2049 (7)

رسالة سرية رقم ١٢٥ موقعة من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة من هارت إلى الأمير سعود (بن عبدالله) بن جلوي أمير مقاطعة الأحساء، مؤرخة في ١١ أغسطس ١٩٤٩م.

تتضمن الرسالة ملخصاً غير رسمي للوقائع التي شهدتها منطقة الظهران في الفترة

من ٨ إلى ١٤ أغسطس ١٩٤٩م، مثل عودة الجنود السعـوديين من منطقة الحدود. وفي هذا الصدد يقول هارت إن بول كايس Paul E. Case من موظـفي شركة الزيت الـعربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company يشرف على ترتيبات عودة الجنود من القسم الشمالي من المملكة العربية السعودية وتزويدهم بالوقود والماء، حسب ما ورد في رسالة الـقنصليـة رقم ١٠٠ المؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، على طول طريق خط أنابيب النفط من سكاكا (كذا) إلى الرياض.

وفيما يـتعلق بالعودة المـرتقبة لعبدالـله الطريقي وبعض المـتخصصين بشؤون النفط إلى الظـهران، يقول هارت إن وزيـر المالية السعودي، كما يبدو، منح عبدالله الطريقي مزيداً من السـلطات حسبما ورد في رسالـة القنصلية السرية رقم ٩١ المؤرخة في ١٧ يونيو (حزيـران) ١٩٤٩م لمراقبـة المراحل الـفنيـة لعمليات الشركة. ويذكر هارت أن الطريقي تلقى عـلومه في جامعة تكـساس، وأصبح على درجة من المعرفة بأمور النفط قد تسبب حرجاً للشركة. ويشير هارت إلى أن الحكومة السعودية منحت الطريقي صـلاحية توظيف ١٠ خبراء فلسطينيين من المقيمين في لبنان، و١٠ آخريـن من السـعوديين، وهو يـنوي تشكـيل وحدة إدارية تدعـى «مكتب عمـل الظهـران» ويذكر هارت أن أول اعتراضـات الطريقي كان هدر الغاز الناتج من حقول النفط بإحراقه في الهواء. ويتحدث هارت بعد ذلك عن بعض جوانب شخصية الطريقي ومركزه في الحكومة السعودية، مبيناً أن الطريقي كان يحاول أن يـحل محل عـبدالله بـن عدوان المشرف على مكتب وزارة المالية في الدمام. ويوضح هـارت أن شركة أرامكو تأمـل في إبعاد الطريقي لا سيما بعد أن أدلى علناً ببعض الانتقادات في الظهران.

وتحت عنوان «مـرض الأمير سعود بن جلوي أمير مقاطعة الأحساء»، يقول هارت إن الأمير يتحلى بـشخصية قوية، وله تأثير على استقرار منطقـة الأحساء بما فيها شركة أرامكو، التي أبدت قلقها على صحته لأنها تعتقد أنه نوع نادر من الرجال. ويضيف أن أرامكو تلقت يوم ٩ أغسطس ١٩٤٩م برقية من الملك يطلب فـيها إرسال أفضل أطبائها للاهتـمام بصحـة ابن جلوي. وعلـيه طار الدكتور ألكسندر Dr. T. C. Alexander إلى الهفوف في اليوم نفـسه ليجد أن صحة ابن جلوي قد تحسنت.

وتحت عنوان «دعوى ضد أحد المتعاقدين العرب» يشير هارت إلى رسالة القنصلية رقم ١٠٨ المؤرخـة في ٢٥ يوليـو ١٩٤٩م، ثم يعرض الخلاف بين القوات الجوية الأمريكية وعبدالرزاق نصار المقاول العربي الذي يعمل مع القوات الجويـة في مطار الظهران، وقد أدى الخلاف إلى إلغاء عقده يوم ١١ أغسطس ١٩٤٩م ومُنع مـن دخول المطار، فـي حين

وُقّع عقد مع عربي آخر بتزكية من شركة أرامكو. ومن جهة أخرى يتحدث هارت عن الانقلاب العسكري الذي حدث في سورية يوم ١٤ أغسطس، وعن الازدهار العمراني في الخبر، ثم ينتقل إلى الحديث عن فائض أرامكو من المعدات التي طرحت للبيع بمبلغ ١٢ مليون دولار رغم ارتفاع ثمنها الأصلي. ويقول إن المشرف على أعمال البناء في مكتب الأبنية الحكومية الأمريكية في الخارج Foreign Building Office استفاد من هذه الفرصة لشراء الكثير من المعدات بأثمان زهيدة.

ويذكر هارت أن شركة أرامكو اتفقت يوم ١١ أغسطس ١٩٤٩م مع شركة جون هاورد John Howard Company، وهي شركة بريطانية تعمل في المملكة، على أن تتسلم الأولى مشروع بناء حوض ميناء الدمام من الشركة البريطانية لتتولى إكماله.

ومن جانب آخر يستعرض هارت عدة أمور يذكر في سياقها أن ١٧ من المتدربين العسكريين السعوديين سيذهبون إلى الولايات المتحدة في أغسطس وسبتمبر (أيلول) ١٩٤٩م لإكمال دراستهم هناك. وأن طائرة عسكرية بريطانية قد تحطمت في منطقة ظفار بعُمان يوم ٩ أغسطس ١٩٤٩م. ويذكر هارت أن شركة أرامكو ستفرض رسوماً على خدمات مراكز الترفيه في الشركة إذ فرضت ٢٠ سنتاً على لعبة البولينج الواحدة كخطوة أولى. ثم يذكر هارت انتقال نائب القنصل الأمريكي دونالد ويماير Donald Wehmeyer لتسلم عمله الجديد في جلاسجو باسكتلندا يوم ١١ أغسطس ١٩٤٩م. وفي النهاية يورد قائمة بأسماء الذين زاروا أرامكو والذين يتوقع حضورهم لزيارتها خلال الفترة المذكورة، ومن بينهم عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وعبدالقادر يوسف مفتش العمل (في الخرطوم).

R. 1

1949/08/22
890 F. 24/8-2249 (5)

مذكرة محادثات حول طلب المملكة العربية السعودية معدات عسكرية، مؤرخة في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تفيد المذكرة أن المشاركين في المحادثات هم ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة (الموجود آنذاك في الولايات المتحدة)، وجورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وجاكو Jago، وديفيد روبرتسون David A. Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وبركنر Berkner من لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، وجوردون ماتيسون Gordon H. Mattison، وإدوارد ماكينرني Edward McEnerney من قسم شؤون الشرق الأدنى. وجاء في المذكرة أن تشايلدز نقل إلى المجتمعين طلب الملك عبدالعزيز آل سعود المتكرر معدات

عسكرية أمريكية لتجهيز قوة سعودية قوامها ٧٠ ألف رجل. وكان على تشايلدز أن يؤجل الموضوع لعدم قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة لطلب الملك آنذاك. وتبين المذكرة كيف أن تشايلدز شرح سبب إصرار الملك على الحصول على ذلك الدعم العسكري، وهو خشيته من التعرض إلى عدوان خارجي، وقلقه الدائم من هذا الاحتمال.

وسرد تشايلدز على المجتمعين الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في تجديد اتفاقية مطار الظهران لمدة عام حتى يونيو (حزيران) ١٩٥٠م. وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة لا تستطيع الحصول على اتفاقية طويلة الأمد دون تقديم دعم سخي للمملكة. وتورد المذكرة ما قاله تشايلدز من أن فريقاً مهمته دراسة احتياجات المملكة العسكرية سيُشكل برئاسة ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe من القوات الجوية الأمريكية بهدف تجهيز قوة سعودية ميكانيكية قوامها ١٠ آلاف رجل. وذكر تشايلدز حسبما جاء في المذكرة أن هذا سيطمئن الملك ويعزز الاستقرار في المنطقة، وسيكون أيضاً في صالح الولايات المتحدة. وقال تشايلدز إنه أبلغ الملك أن فريق مسح عسكري أمريكياً سيتوجه إلى المملكة للوقوف على احتياجاتها، وأن اقتراحاً قدم إلى الكونجرس لإصدار تشريع يسمح بتقديم المعونات العسكرية للمملكة.

وفي هذا السياق، تبين المذكرة أن بركنر قدم ملخصاً عن الوضع القانوني بالنسبة إلى تقديم الدعم العسكري للمملكة. وأوضح أن وزارة الخارجية الأمريكية رغبت في إدراج بند ضمن برنامج الدعم العسكري يقضي بأن يكون ذلك العدم مدفوع القيمة، وتستفيد منه دول متعددة من بينها المملكة، غير أن زعماء الكونجرس أفادوا وزارة الخارجية أنه سيكون من المستحيل إدخال ذلك البند في المقترحات الحالية لأن ذلك سيؤدي إلى تعريض نجاح البرنامج برمته للخطر.

وجاء في المذكرة أن ماجي تساءل عن إمكانية تقديم طلب إلى الكونجرس للموافقة على معاملة المملكة معاملة خاصة، إذ إن من السهل إقناع أعضاء الكونجرس بأهمية المملكة (الاستراتيجية) بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية بسبب ثروتها النفطية أولاً، ومطار الظهران ثانياً. وتساءل ماجي إن كان من المجدي في ذلك الوقت أن يخاطب تشايلدز كبار أعضاء الكونجرس لتوضيح وجهة نظر وزارة الخارجية بشأن المملكة. وتورد المذكرة رد بركنر على ماجي، إذ قال إن من المستحيل إدخال أي تغيير في خطط الكونجرس بعد أن اتخذ قراراته. غير أن بركنر عبر عن ثقته بأن ثمة خطوات إيجابية ستتخذ لمصلحة المملكة في مارس (آذار) وأبريل (نيسان) ١٩٥٠م. مما يتيح لتشايلدز فرصة كبيرة للتفاوض بشأن اتفاقية طويلة الأمد بشأن مطار الظهران.

وتقول المذكرة إن تشايلدز عبر عن خشيته من معارضة الصهاينة في الكونجرس لتقديم الدعم العسكري للمملكة إذا طرحت مسألة مطار الظهران للمناقشة، لكن ماجي وماتيسون لم يجدا مشكلة في ذلك. وتفيد المذكرة أن تشايلدز نصح بعدم مناقشة (تفاصيل) برنامج الدعم مع الملك في هذه الفترة، بينما اقترح بركنر تمديد عمل فريق المسح ما أمكن إلى أن يتضح موقف الكونجرس. ويضيف ماجي أن حكومة المملكة تملك الأموال اللازمة لشراء المعدات التي تحتاجها من الشركات الخاصة، وأن من الممكن مساعدتها عن طريق كل من القوات الجوية الأمريكية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لشراء المواد التي تطلبها من السوق الأمريكية.

وتنقل المذكرة قول بركنر إن فرص الحصول على هذه المساعدة ضئيلة جداً، لأن حكومة المملكة تنوي تجهيز ١٠ آلاف من جنود المظلات. ويقول بركنر حسبما ورد في المذكرة إن شراء سيارات الجيب والشاحنات والطائرات أمر سهل يمكن لأرامكو أن تساعد المملكة فيه، أما الحصول على المظلات والبنادق والذخيرة فأمر صعب لأن مصنعي هذه المواد ملتزمون بعقود وزارة الدفاع الأمريكية، ولا سبيل لحصول المملكة على تلك المنتجات دون أن تتنازل الوزارة عن طلباتها وتوافق على بيع هذه المواد لبلدان مثل المملكة. وتقول المذكرة إن ماجي بدا متأكداً من وجود طريقة ما تتمكن بها الوزارة من مساعدة المملكة في الحصول على الأسلحة التي تريدها. وتشير إلى تطوع كل من بركنر وروبرتسون لتحري هذه المسألة، موضحة أن بركنر اقترح طريقة أخرى لتقديم المساعدة للمملكة إذا فشلت الجهود الحالية وذلك عن طريق الإعارة والتأجير.

وتفيد المذكرة أنه تم الاتفاق على أن تعمل وزارة الخارجية الأمريكية على تحقيق هدفين، أولهما الحصول على موافقة الكونجرس في الدورة القادمة على تقديم دعم (عسكري) للمملكة، والآخر تقصي الإجراءات الكفيلة بمساعدة المملكة في الحصول على معدات عسكرية من مصادر تجارية خاصة. واقترح تشايلدز حلاً للمشكلة التشريعية وهو إعداد معاهدة أمريكية-سعودية طويلة الأمد بشأن استئجار الحكومة الأمريكية لمطار الظهران، وقال إن الحكومة الأمريكية تود إبرام هذه الاتفاقية في شكل معاهدة مما يتطلب موافقة مجلس الشيوخ عليها.

وتساءل عما إذا كان بالإمكان أن تتضمن مثل هذه المعاهدة بنوداً تسمح بتقديم الدعم العسكري، وفي هذه الحال سيتوجب على مجلس الشيوخ خلال مناقشته المعاهدة أن يتعرض إلى مسألة المساعدة. وتفيد المذكرة أن هذا الاقتراح في رأي بركنر سيحظى باهتمام وزارة الخارجية، وتنقل قوله إن اقتراح تشايلدز سوف يدرس بأسرع ما يمكن. كما

تورد قول تشـايلدز إنه قد يكـون من المفيد استدعاؤه في أثناء مناقشة الكونجرس للمعاهدة لكي يشارك في دعمها.

R. 4

1949/08/23
890 F. 111/8-2349 (1)

رسالة موقعة من ليندلي Lt. Col. M. C. Lindley رئيس قسم الارتباط ومدير العلاقات العامة في وزارة القوات الجوية الأمريكية إلى جـوردون ماتـيسـون Gordon H. Mattison رئيس قسم شـؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب ليندلي من ماتيسون مساعدة السيدة مي جريـج May Graig من صحيفة «جـاي جانيت» *Guy Gannett* في ولاية مين Maine، والآنسة دوريس فليسون Doris Fleeson وهي كاتبـة في صحيـفة «بيل سـينديكت» *Bell Syndicate* في الحصـول على تأشيرة عـبور إلى المملكة الـعربية السعودية، ويضيف أن القوات الجوية الأمريكية تـرعى رحلة هاتين الصحفيتين مبيناً أن الغرض من الرحلة، التي ستبدأ يوم ١٥ سبتمبر (أيلول) وتمـتد إلى ١ نوفمبر (تشـرين الثاني) ١٩٤٩م، هو زيارة منشآت خدمات النقل الجوي. ويضيف ليندلي أن الصحفيتين لن تجمعا مادة صحفية تتعلق بالمملكة، ولن تكتبا عنها.

R. 2

1949/08/23
890 F. 30/8-2349 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٨ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب آتشيسون تقريراً عن الوضع الحالي لأسطول الخطـوط الجوية العربيـة السعودية وقابليته للعمل.

R. 1

1949/08/23
890 F. 5151/8-2349 (2)

برقية رقم ٣٤٨ موقعة من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في الـسفارة الأمريـكية في جـدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يورد هيل سعر صرف عدد من العملات الأجنبية مقابل الـريال حسب سعر الإغلاق يوم ٢٢ أغسطس ١٩٤٩م، مـع ذكر أسعار صرفها قبل أسبوع وقبل سنة، حسبما زودته به جمـعية التجارة الـهولندية Netherlands Trading Society وفرع بنك الـهند الصينية Banque de l'Indochine في جـدة. ويذكر أن سعر الـدولار الأمريكي بـلغ ٤ ريالات و١٦ قرشاً، والجنـيه الذهب الإنجليزي ٥٩ ريالاً و١١ قرشاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و٥ قروش، والجنـيه المصري ١٣ ريـالاً و٨ قروش، والمائة روبيـة هندية ٩٦ ريالاً و١٦

قرشاً. ويذكر هيل أن سعر الريال غير الرسمي مقابل الدولار بلغ ٢١ سنتاً.

R. 6

1949/08/23
890 F. 796A/8-2349 (2)

مذكرة من روبرت ثاير Robert A. Thayer من قسم شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها مذكرة توضح المواصفات المطلوب توفرها في مستشار شؤون الطيران المدني لدى حكومة المملكة العربية السعودية.

يعلق ثاير على ما أخبره به تشايلدز من أن الأمل ضعيف في أن توافق حكومة المملكة على توظيف مواطن أمريكي يرشحه السفير الأمريكي ليشغل منصب مستشار لشؤون الطيران المدني لديها. ويتحدث ثاير عن بديلين لحل هذه المشكلة، الأول هو إرسال تقني مؤهل في إدارة الطيران المدني إلى المملكة بناءعلى طلب من الحكومة السعودية مع دفع راتبه وكامل نفقاته. أما البديل الثاني فهو تعيين ضابط من القوات الجوية الأمريكية في الظهران للقيام بمهمة مستشار لدى حكومة المملكة. ويقول ثاير إن المشكلة في كلتا الحالتين هي أن هذا الموظف، مدنياً كان أم عسكرياً، سيمثل الحكومة الأمريكية بالدرجة الأولى، مما سيجعل حكومة المملكة تتردد في الأخذ بنصيحته.

R. 10

1949/08/23
FW 890 F. 796A/8-2349 (2)

مذكرة توضح المواصفات المطلوب توفرها في مستشار لشؤون الطيران المدني لدى حكومة المملكة العربية السعودية، غير مؤرخة ومضمنة طي مذكرة من روبرت ثاير Robert A. Thayer من قسم شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تقول المذكرة إن على مستشار شؤون الطيران المدني لدى حكومة المملكة أن يكون مستعداً ومؤهلاً لتقديم النصح للمسؤولين في حكومة المملكة ضمن إطار توجيهات عامة من وزير الدفاع السعودي فيما يتعلق بمشكلات إدارة الأعمال والتشغيل والصيانة والمشتريات والإمدادات وتدريب الموظفين وعلاقاتهم فيما يخص الخطوط الجوية العربية السعودية. ويجب على المستشار أن يمتلك المعرفة والخبرة المطلوبتين للإحاطة الكاملة بإدارة شركة طيران بحجم الخطوط الجوية العربية السعودية وتشغيلها؛ كما يجب أن يكون مؤهلاً لتمثيل حكومة المملكة في المفاوضات وفي العلاقات اليومية مع ممثلي شركة تي دبليو إيه TWA على كافة المستويات، وفي كل القضايا المتعلقة بتشغيل

شركة الطيران، سواء التابعة لشركة تي دبليو إيه أم لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية.

ويجب على ذلك المستشار أن يمتلك الخبرة لإيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بتحويل طائرات الشركة من دي سي-٣ DC-3 إلى أحدث طراز من الطائرات ذات المحركين مثل مارتن ٢-٢-٢ Martin 2-2-2، والقدرة على اتخاذ قرارات محددة بشأن تأسيس نظام الأجهزة الأرضية المساندة للملاحة الجوية، وأنظمة اتصالات جوية في المملكة، إضافة إلى المقدرة على الحوار مع مختلف أصحاب المصانع ومستوردي المعدات اللازمة لهذا الغرض.

وتشير المذكرة إلى أن المستشار المعني يجب أن يكون مطلعاً على الإجراءات التي تتبعها القوات الجوية الأمريكية وسياستها لأن ذلك سيؤثر في مصالح الطيران الأمريكية في المملكة، كما يجب أن يكون قادراً على إجراء محادثات بين حكومة المملكة والقوات الجوية الأمريكية بشأن المسائل اليومية المتعلقة بمسؤولية التشغيل والصيانة وإدارة مطار الظهران. وبالإضافة إلى كل ما ذكر أعلاه، تقول المذكرة إن على هذا المستشار أن يكون عارفاً بأمور الحياة في المملكة.

R. 10

1949/08/24
890 F. 00/8-2449 (8)

تقرير رقم ١٢٧ موقع من إلمر هيولن Elmer C. Hulen نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيولن إلى رسالة القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٦٩ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، ويقدم ملخصاً غير رسمي للوقائع في منطقة الظهران في الفترة من ١٥ إلى ٢١ أغسطس. ويورد في سياق ذلك تنحي الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني عن الحكم لابنه الأكبر علي، ووصول حسين فهمي وزير المالية المصري للظهران قادماً من جدة في ١٥ أغسطس ١٩٤٩م برفقة مجموعة من الشخصيات المصرية والسعودية. ويقول الكاتب إن الجميع نزلوا ضيوفاً على شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وفي اليوم التالي يذكر هيولن أنه حضر مأدبة العشاء التي أقامها الأمير عبدالمحسن (بن عبدالله) بن جلوي أمير منطقة الظهران على شرف الوفد المصري.

وينتقل هيولن إلى الحديث عن حادثة الاغتصاب، المتهم فيها أحد الصوماليين، التي ورد ذكرها في ملخصات القنصلية إلى وزارة الخارجية ذات الأرقام ١٠٨ و١١٣ و١١٩ المؤرخة على التوالي في ٢٥ يوليو (تموز) و٦ أغسطس و١١ أغسطس ١٩٤٩م. ويفيد الكاتب أن هناك شائعات تقول إن رجال الأمن في الظهران نفذوا الحكم بجلد المتهم على مراحل. ويشير الكاتب إلى أن وليم بالمر William E. Palmer مدير قسم العلاقات

بالنيابة فـي أرامكو استعلم من الشرطـة في إمارة الدمام عن الحكم الذي صدر في حق المتهم، لكنه لم يتمكن من الحصول على أية معلومات محددة. وينقل هيولن أن بالمر حضر بنفسه إحدى مشـاهد الجلد. ويفيد الكاتب أن ضحـية حـادثة الاغتـصاب عـادت إلى الـظهـران مع زوجـها يـوم ١٣ أغسـطس ١٩٤٩م. ويقول هـيولن إنه سُـمح للزوج بمغادرة المملكة بناء على كفـالة شخصية من بالمر بعودته ليمثل أمام المحكمة بتهمة الاعتداء على المتهم الصومالي.

ويتحدث هـيولن، مشيراً إلى رسـالتي القنصليـة الأمريكية في الظهران رقم ١٠٠ و١٢٥ المؤرختين في ٩ يوليو و٢٠ أغسطس ١٩٤٩م، وإلى برقـية القنصـلية رقم ٢١٣ المؤرخة فـي ١١ يوليو ١٩٤٩م، عن عـودة الجنود السعوديين في مجموعتين، المجموعة الأولى وقوامهـا ٢٥٠٠ رجل بقيادة الأمير محمـد (بن أحمد) السـديري، وكانت قد أرسلت منذ سنة إلى وادي عرعر لترابط مع القوات الأردنية على الحدود الفلسطينية، وهي المجموعة نفسها التي عادت مؤخراً من سكاكا واستبدلت بمـجموعة أخرى قوامها ١٥٠٠ رجل. وقد طلب مـن شركة أرامكو تزويد هذه المجموعة بالماء والوقود على طريق خط أنابيب الـنفط (التابلايـن) إلى حفر الباطن والمعقلة (أم عقلاء) ثم الرياض. ويتابع هيولن قائلاً إن عـملية الاستبـدال تمت قبيل شهـر رمضان، أي في أواخر شهر يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، ويوضح أن المجمـوعة الأولى لم تشترك في المعارك ضد اليهود، لكنها نقلت من وادي عرعر إلى سكاكـا بناء على أوامر من المـلك عبدالـعزيز آل سعـود إلى أن تم استبدالها بمجموعة أخرى.

ويقول هـيولن في معرض حـديثه عن المجموعة الثـانية إن الملك عبدالعزيـز أرسل أوامره إلى شركة أرامكو بواسطة عبدالله بن عدوان قبل نهاية شهر رمـضان الموافق نهاية يونيو ١٩٤٩م بتأمين الوقود والماء لقافلة تضم ١٥ شاحنة حكومية لتذهب إلى دمشق بقيادة (الأمير) محمد السديري لنقل ٥٠٠ جندي سعودي كانو قد أرسلوا إلى سورية لمؤازرتها في حرب فلسطين. وقد عادت هذه المجموعة يوم ٢٠ أغسـطس، ووصلت محـطة ضخ التابلاين رقم ٥ إلى الشمال من سكاكا.

ويذكر الكاتـب عودة عبدالله الطريقـي إلى الظهران يوم ١٥ أغسطس بعد أن تعاقد مع ٩ خبراء من الـلاجئين الفلسطينـيين في لبنان لتوظيفهم في مكتب العمل في الظهران الذي يمكن أن يصبح فرعاً من مكتب المناجم في المملكة. ويضيف أن أرامكو علمت من وزير المالية السعودي أن الطريقي يعمل مساعداً لعبدالله بن عدوان ممثل وزارة المالية السعودية في الظهران.

ويشير الـكاتب أيضاً إلى أن مجـموعة الإنقاذ الجوي والبحري الأمريـكي في مطار

الظـهران ألقت بـست زجاجات مـن عقار ستربتومايسين على مـنطقة معينة في مسقط يوم ١٩ أغسطس ١٩٤٩م لإنقاذ بيتر كابنجا Peter Kapenga، وهو ابن مساعد الوزير المقيم في البعـثة الأمريكية فـي عُمان، من موت محقق. وفي الخبر الأخير يذكر الكاتب مغادرة كينيث إدواردز Kenneth S. Edwards رئيس البعثة الزراعية الأمـريكية في المملكة ومدير مشروع الخرج الزراعي إلى الولايات المتحدة ليمثل حكومة المملكة في مؤتمر الأمم المتحدة للأغـذية والـزراعة Food and Agriculture Organization. ويـورد هـيـولـن قـائمـة بالأشخـاص الذين زاروا أرامكو في الـفترة المذكورة، ومنهم حسين فهمي وجاري أوين Garry Owen ممثل أرامكو في جدة.

R. 1

1949/08/24
890 F. 24/8-2449 (2)

مذكرة محادثات بـين دين رسك Dean Rusk وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وريفز تشايلدز J. Rives Childs الـسفير الأمريكي في جدة، مـؤرخة في ٢٤ أغسـطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد تـشايلدز أنه ناقـش مسألة الدعم العسـكري للمملـكة العربيـة السعودية مع رسك، وبعد استعراض المسألة باختصار سأله رسـك عن رأيـه في أن يـقوم فـاندنـبـرج Vandenberg عضو مجلس الشيوخ الأمريكي بزيارة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود. فأجاب تشايلدز أنه كان يعتقد أن الذي سيقوم بهذه الزيـارة كل من الـرئيس الأمـريكي ووزيـر خارجـيته لكـي تسهـم الزيارة فـي توطيد العلاقـات بين الولايات المتحـدة والمملكة، وتؤكد للملك مدى اهتمام الولايات المتحدة ببلده.

ورداً على سؤال رسك لتشايلدز عما إذا كانت رسـالة طمأنـة شفوية شخـصية من الرئيس الأمريكي إلى الملك عبدالعزيز تكفي لإقناع الأخير بمدى اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة، أجاب تـشايلدز بالنفي، وأضاف أنه شعر بأن الملك يرغب في الحصول على ما يشبه الإعلان، وقال إنه أبلغ ريموند هير Raymond A. Hare رئيس قسم شؤون جنوب آسيا في وزارة الخارجية الأمريكية عندما كان في جدة مؤخراً أن أقل ما يرضي الملك هو إعلان يدلي به وزير الخارجية الأمريكي في أي من المناسبات يصرح فيه بمدى الاهـتمام الذي توليـه الحكومة الأمريكية لـلمملكة. ويذكر تشـايلدز أنه سلم هـير مسودة نص لكي يأخذها معه إلى وزارة الخارجية الأمريكية لدراستها. وأخيراً يذكر تـشايلدز أنه رحب باقتـراح رسك تأسيس مـعهد في الجـامعة الأمريكية في بيروت أو في أي مؤسسة تعليمية أمريـكية فـي الشرق الأدنـى يكون مـفيداً للولايات المـتحدة يكرس لتدريب الـطلاب العرب على علوم المياه ومشكلاتها في منطقة

الشرق الأدنى. ويقول تشايلدز إنه يعتقد أن مشكلة المشكلات لدول منطقة الشرق الأدنى هي الماء.

R. 4

1949/08/24
890 G. 516/8-2449 (1)

برقية رقم ٤٠٤ من إدموند دورز Edmund J. Dorsz القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير دورز إلى خبر نشرته صحيفة «عراق تايمز» *Iraq Times* الصادرة في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م يقول إن اسم بنك إيران الملكي Imperial Bank of Iran قد أصبح البنك البريطاني لإيران والشرق الأوسط The British Bank of Iran and the Middle East. ويذكر دورز أن رئيس مجلس إدارة البنك هو اللورد كينيت Lord Kennet، ومن بين الأعضاء هنري ماكماهون Henry McMahon وكيناهان كورنواليس Kinahan Cornwallis السفير البريطاني السابق في العراق. ويقول دورز إن اسم البنك الجديد مناسب جداً، خصوصاً وأنه اتجه مؤخراً إلى دخول مجال جديد من النشاط في المملكة العربية السعودية، فقد ذهب أحد مديري البنك إلى جدة لافتتاح فرع لهذا البنك هناك.

LM.190-6

1949/08/25
890 F. 12/8-2549 (9)

التقرير السنوي الثاني عن مستشفى العيون في جدة في المملكة العربية السعودية أعده مايكل لونجينوتو Michael Longinotto طبيب العيون البريطاني الموظف لدى حكومة المملكة، مضمن طي رسالة رقم ١٩٦ من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يبدأ التقرير السنوي الثاني في ١ مايو (أيار) ١٩٤٨م، ويفيد أن عدد العاملين أصبح أربعة ممرضين وثلاثة عمال نظافة، وخادمة واحدة. ونظراً إلى تحسن الخدمات، يقول لونجينوتو إنه أمكن إجراء عدد أكبر من العمليات الجراحية. ويذكر أنه في بداية العام استطاعت شركة بكتل Bechtel إصلاح جهاز التعقيم الذي قدمته الحكومة البريطانية، وقد استمر في العمل طوال العام. أما في منتصف العام، فيقول لونجينوتو إنه طلب من وزير المالية السعودي شراء مواد عديدة بما فيها منضدة فحص للمرضى الخارجيين، وطاولة عمليات، وبعض الستائر للقسم الخارجي، بالإضافة إلى مناشف الجراحة والضمادات والخزائن ومواد التنظيف. هذا بالنسبة إلى المواد التي ستشترى محلياً، وأما المواد التي ستجلب من لندن فمازالت في انتظار عروض الأسعار. ويقول لونجينوتو إنه يسعى إلى إجراء توسعة في مستشفى

العيون ليضم ٧٥ سريراً، وإن شركة بكتل قد تكلف بالعمل.

ويتحدث لونجينوتو عن زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود إلى جدة، وعن مقابلته له والتحادث معه بشأن المستشفى. ويرغب لونجينوتو، حسبما ذكر في تقريره، تعيين مساعد له، إلا أنه لم يتخذ أي قرار بعد في هذا الشأن. ثم يتحدث التقرير عن الأعمال السريرية في المستوصف فيبين أن هناك ٢٥ سريراً للتنويم، وأن العمليات الجراحية تجرى يومين في الأسبوع، بينما خصصت ٤ أيام لفحص المرضى الخارجيين الذين يتلقون العلاج يومياً في فترة ما بعد الظهر، وتبقى العطلة الأسبوعية يوم الجمعة. ويذكر لونجينوتو أنه أمضى إجازة خلال شهري أغسطس وسبتمبر (أيلول)، كما حضر مؤتمراً لجمعية طب العيون في مصر في شهر مارس (آذار). ويبين لونجينوتو في الجدول رقم (١) أن عدد المرضى الجدد الذين راجعوا المستشفى بلغ ٢٥٥٤ مريضاً، وعدد المرضى القدامى ١٨٣٠، بينما بلغ عدد العمليات ٥٠٤ عمليات. ويبين لونجينوتو في الجدول رقم (٢) أنواع الأمراض التي عولجت خلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩م بما فيها اضطراب الرؤية والتهاب الملتحمة والتراخوما وأمراض الأجفان والقرنية والشبكية والعصب البصري وغيرها. وفي الجدول رقم (٣) يذكر لونجينوتو أن حالات العمى في العين الواحدة بلغت عام ١٩٤٨م ٤٣٠ حالة، وفي عام ١٩٤٩م ٣٩٢ حالة. أما حالات العمى في كلتا العينين فبلغت ٣٤٢ حالة عام ١٩٤٨م، و٢٤٤ حالة عام ١٩٤٩م. ويعدد لونجينوتو في الجدول رقم (٤) مختلف أسباب العمى الولادية منها والمرضية.

وأما في الجدول رقم (٥) فيعدد لوجينوتو العمليات وأنواعها. كما يبين في الجدول رقم (٦) عدد المرضى بالنسبة إلى فئات الأعمار، ويتبين منه أن معظم المرضى تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٥ سنة من العمر، وقد بلغ عددهم ٨٣٠ مريضاً عام ١٩٤٩م. ويصنف لونجينوتو في الجدول رقم (٧) المرضى بحسب مناطقهم، فيذكر أن عدد المرضى الذين قدموا من جدة بلغ ١٢٧٦ مريضاً، في حين لم يتجاوز عدد المرضى الذين جاءوا من أبها ٤ مرضى فقط.

ويتحدث التقرير أخيراً عن تراجع عدد الإصابات بالتراخوما مؤخراً بعد تحسن الأوضاع الصحية وافتتاح تمديدات المياه إلى المنازل في جدة حيث كانت المياه في السابق تقطر من البحر. وقد ساعد تمديد المياه في تحسن الوضع الصحي، وتحسن مستوى النظافة في جدة. كما أن توظيف عدد كبير من سكان جدة للعمل في شركات الصيانة والبناء الأجنبية الضخمة، ارتفع معدل الدخل، وأدى بدوره إلى تغير في مستوى

معيشة الناس، وهذا سبب أساسي ومهم في تراجع معدل الإصابة بأمراض العيون. ويخلص لونجينوتو إلى القول إن زيادة المرتبات وتوفير المزيد من الوظائف يعد القاعدة الأساسية لتحسين الخدمات في مستشفى العيون.

R. 2

1949/08/25
890 F. 30/8-2549 (1)

برقية رقم ٥٠٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى ما نقله جاك براون Jack Brown المدير الفني في الخطوط الجوية العربية السعودية عن حالة الأسطول الجوي السعودي حسبما ورد في برقية وزارة الخارجية رقم ٣٠٨ المؤرخة في ٢٣ أغسطس ١٩٤٩م ويقول إن كل الطائرات الملكية صالحة للعمل. ويضيف أن هناك ٦ طائرات من أصل ١٠ هي قيد العمل، و٤ منها قيد الصيانة اثنتان في بنجالور (بالهند)، واثنتان في روما (بإيطاليا). وينقل هيل قول براون إن من المتوقع أن تعود الطائرات الخاضعة للصيانة في ١ و٧ سبتمبر (أيلول) من إيطاليا وفي ٧ و١٥ سبتمبر من بنجالور. كما يتوقع براون إرسال الطائرات الست الباقية للصيانة في إيطاليا، اثنتان في ديسمبر (كانون الأول) المقبل، واثنتان في فبراير (شباط)، واثنتان في أبريل (نيسان) من العام القادم.

R. 4

1949/08/25
890 F. 6363/8-2549 (1)

برقية سرية رقم ٧٩٤ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقل باترسون رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren السكرتير الأول ومستشار شؤون الطيران المدني في السفارة يقول فيها، مشيراً إلى رسالته رقم ٢٥ المؤرخة في ١٦ أغسطس ١٩٤٩م إلى وزارة الخارجية الأمريكية، إن المعلومات التي طلبتها وحدة القوات الجوية (الأمريكية) موجودة في تقارير التنقيبات لدى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ولا حاجة للقيام برحلة جديدة قد تنطوي على مخاطر سياسية عبر جنوب الجزيرة العربية.

R. 8

1949/08/25
890 F. 6363/8-2549 (2)

برقية سرية رقم ٢٥٢ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في

الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى برقيته رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٢ أغسطس ١٩٤٩م وإلى رسالته رقم ١٠١ المؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، ويذكر أن عبدالله درويش مستشار شيخ قطر السابق عبدالله بن قاسم آل ثاني وصديقه الحميم أخبره أن المقيم السياسي البريطاني، وبناء على طلب من لندن، أبلغ الشيخ يوم ٢٣ يوليو بموافقة الحكومة البريطانية على الامتياز الذي حصلت عليه شركة نفط سوبيريور Superior Oil Company الخاص بنفط قاع البحر القطري على مسافة ٣ أميال من الساحل. وقد وقع اتفاقية الامتياز النهائية عن شركة نفط سوبيريور كارلتون وود Carlton Wood نائب رئيس الشركة، وعن الشركة المركزية للاستثمار والتعدين Central Mining Investment Corporation هيو ويتمان Sir Hugh Weightman ممثل الشركة.

ويذكر هارت أن قطر وشركة سوبيريور ليستا بعد على اتفاق تام بالرغم من موافقة الحكومة البريطانية على الامتياز، لكنه يقول إن هذه الخلافات سوف تحل من خلال اجتماعات تعقد في الدوحة. ويفيد هارت أن درويش وصل إلى الخبر يوم ٢١ أغسطس، ثم غادرها إلى الهفوف للتشاور مع الأمير سعود (بن عبدالله) بن جلوي بشأن موضوعات لم يفصح عنها، لكنها ربما تتعلق، في رأي هارت، بالحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية. ويضيف هارت أنه تم إبلاغ حكومة المملكة عن حادثة تنازل شيخ قطر عن الحكم لابنه الأكبر من خلال رسائل من الدوحة وصلت ذلك اليوم على متن قارب آخر يملكه درويش.

R. 8

1949/08/25
890 F. 796/8-2549 (1)

برقية سرية رقم ٥٠٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى برقية السفارة رقم ٥٠٤ المؤرخة في ٢٥ أغسطس ١٩٤٩م، ويقول إنه علم من جاك براون Jack Brown مدير العمليات الفنية في شركة تي دبليو إيه TWA في جدة، حسبما ورد في برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٢ المؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م، أن حكومة المملكة تسلمت ثلاث طائرات من طراز بريستول ويفيرر Bristol Wayfarer من بريطانيا؛ ويذكر أن طائرات بريستول أكبر حجماً من طائرات داكوتا Dakota التي تملكها شركة الخطوط الجوية العربية السعودية بنسبة ٤٠ بالمائة. ويضيف هيل أنه تم تعديل الطائرات كي تستطيع نقل ٤٨ مسافراً، كما يفيد أنه من المتوقع وصول

طائرتين أخريين من النوع نفسه في الأيام القليلة القادمة.

ويذكر هيل أن صدقة طرابزوني مدير (مصلحة) الطيران المدني بالنيابة أبلغ براون أن طائرات بريستول الجديدة ستستعمل في رحلات تجريبية بين جدة والظهران لمدة ٣٠ يوماً. وينقل هيل عن طرابزوني أن الطيارين الذين سيقودون هذه الطائرات هم من البريطانيين، أما مساعدوهم والملاحون فمن السعوديين. ويذكر هيل أن إحدى هذه الطائرات كانت في طريقها في اليوم السابق من الظهران إلى الرياض، ولم تستطع تحديد موقع المطار فهبطت في الصحراء على بعد ٦٠ ميلاً تقريباً من الرياض بعد أن نفد وقودها ولكن دون أن تتعرض لأية أضرار. ويفيد هيل أن الطائرة تزودت بالوقود وتابعت رحلتها إلى الظهران يوم إرسال البرقية.

R. 10

1949/08/25
890 F. 796102/8-2549 (1)

برقية رقم ٣١٧ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م

يفيد آتشيسون أن أوبرميلر Obermiller من شركة ترانزأوشن للطيران Transocean Airline يزمع زيارة جدة عما قريب ليبحث مع حكومة المملكة العربية السعودية ترتيبات استئجار الطائرات التي ترغب فيها. وتقترح وزارة الخارجية على السفارة أن تشجع حكومة المملكة على الاهتمام باتخاذ ترتيباتها بنفسها لاستئجار الطائرات التي تريدها. ويقول آتشيسون إن باستطاعة السفارة الأمريكية مساعدة أوبرميلر وحكومة المملكة في محادثاتهما، ويضيف أن وزارة الخارجية الأمريكية أكدت لشركة ترانزأوشن للطيران ضرورة تقديم عرض جيد لحكومة المملكة وبذل كل جهد لتطوير علاقاتها معها ضمن إطار هذه الترتيبات.

R. 10

1949/08/25
890 F. 796A/8-2549 (1)

رسالة موقعة من دونالد هارفي Donald R. Harvey المسؤول في مكتب شؤون الموظفين في إدارة الطيران المدني في وزارة التجارة الأمريكية إلى روبرت ثاير Robert A. Thayer من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها بيانات بخبرة خمسة مرشحين لمنصب مستشار لدى الخطوط الجوية العربية السعودية.

بناء على طلب ثاير ينقل هارفي بيانات بخبرة خمسة مرشحين لمنصب مستشار لدى الخطوط الجوية العربية السعودية وهم تريبت G. V. Tribbett وبلانشارد R. C. Blanchard وهيزن R. I. Hazen وهيرام برويلز Hiram

Broiles ولويل هاردينج Lowell Harding. ويقول هارفي إنه غير متأكد من رغبة برويلز في هذا المنصب لأنه لم يقابله بعد. أما هيزن فهو مهتم بالمنصب شريطة أن يحافظ على حقوقه في إدارة الطيران المدني الأمريكي. ويضيف هارفي أن المرشحين الثلاثة الباقين عبروا عن رغبتهم في الحصول على هذه الوظيفة.

R. 10

1949/08/26
890 F. 796/8-1349 (1)

مذكرة من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يفيد ماتيسون أن السفارة الأمريكية في جدة نقلت في برقيتها رقم ٥٠٤ المؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٩م أن هناك ٦ طائرات من طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية العشر قيد الخدمة، وأن الطائرات الأربع الباقية هي قيد الصيانة، ومن المتوقع عودة واحدة منها يوم ١ سبتمبر (أيلول)، واثنتين يوم ٧ سبتمبر، وستعود الأخيرة يوم ١٥ سبتمبر. ويضيف ماتيسون أن وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين اتفقتا على عدم إعارة أية طائرة للخطوط الجوية العربية السعودية إذا كان كامل أسطولها قيد الخدمة. وحيث إن وزارة الدفاع لم توافق بصورة نهائية على إعارة أي من طائراتها إلى المملكة، يطلب ماتيسون إعادة النظر في هذه المسألة في ضوء الوضع الراهن للخطوط العربية السعودية. ويقول ماتيسون إن القوات الجوية الأمريكية ستوقف اتخاذ أية خطوات في هذا المجال في حال موافقة ماجي حتى تنتهي عملية تقويم وضع الأسطول الجوي السعودي.

R. 10

1949/08/26
890 F. 7962/4-2649 (1)

مذكرة من كارل أندرسون Karl L. Anderson مساعد رئيس قسم الموارد الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يقول أندرسون إنه على أثر رسالة وجهها في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨م إلى وزير الخارجية الأمريكي يطلب فيها إعطاء الأولية لشركة بكتل الدولية International Bechtel Corporation من أجل تأمين ما تحتاجه من المواد لبناء مطار الظهران، حضر ممثل عن الشركة إلى وزارة الخارجية لمناقشة المسألة معه. ويضيف أندرسون أنه اطلع بنفسه على قائمة المواد المطلوبة ووجد أنها متوفرة

في السوق، ولا حاجة للشركة بمساعدة الحكومة الأمريكية في هذا الشأن. واقترح أندرسون على الشركة أن تشتري ما تحتاجه من مواد وأن ترجع إلى وزارة الخارجية إما مباشرة أو من خلال وزارة القوات الجوية إذا تعذر العثور على أي من المواد المطلوبة. ويعرب أندرسون عن اعتقاده بأن الأمور سارت على ما يرام بعد ذلك.

R. 11

1949/08/29
890 F. 515/8-1649 (1)

برقية سرية رقم ٣٢٤ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب آتشيسون من السفارة الأمريكية في جدة أن تبلغ وزير المالية السعودي فيما يتعلق بالمحادثات مع المستشارين المصريين أن جورج إدي George A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية وريموند مايكسيل Raymond Mikesell من مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية يوصيان بالعدول عما جاء في بعض أجزاء القسم الثاني من تقريرهما، مما يتعلق باعتماد الدولار كعملة متداولة في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء فائض الريالات (المتوفرة حالياً في المملكة) وانخفاض قيمتها.

R. 6

1949/08/29
890 F. 5151/8-249 (1)

برقية سرية رقم ٣٢٥ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يقول آتشيسون إنه من خلال الرسائل المتبادلة بين وزارة المالية السعودية ووكيل الحكومة السعودية المالي (في الولايات المتحدة الأمريكية) من ناحية، والسفارة الأمريكية في جدة من ناحية أخرى، فإن وزارتي الخارجية والمالية في الولايات المتحدة على استعداد للموافقة على سحب مبالغ بالدولار من حساب المملكة العربية السعودية في بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك Federal Reserve Bank of New York فور تلقي البنك تعليمات من المملكة بإيداع ٥٠ ألف أو ١٠٠ ألف أو ٢٠٠ ألف دولار باسم وكيل الحكومة السعودية، وذلك حسبما ورد في برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٤٧ المؤرخة في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ويذكر آتشيسون أن الوكيل عندئذ يستطيع استخدام هذه الدولارات في شراء الريالات بسعر ٢٥ سنتاً أو أقل حسب توجيه حكومة المملكة. ويضيف آتشيسون أن بإمكان الوكيل الاحتفاظ بهذه الريالات لمدة عامين كحد أقصى في حساب باسم حكومة المملكة.

ويفيد آتشيسون أنه سيفرج عن تلك الأموال في حالتين فقط: الأولى لكي تشحن

إلى إدارة سك العملة في الولايات المتحدة مقابل الفضة التي حصلت عليها المملكة ضمن نظام الإعارة والتأجير؛ والثانية أن تنقل إلى حكومة المملكة إذا ما تسلمت دار سك العملة كمية معادلة من الفضة. ويقول آتشيسون إن الخيار الثاني يضمن إعادة تسديد الحساب بالدولار، ويوفر على المملكة نفقات الشحن مرتين وتكلفة سك الريالات الجديدة.

R. 6

1949/08/29
890 F. 79603/8-2949 (1)

رسالة رقم ١٩٨ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م ومرفق بها جدول بأسعار رحلات موسم الحج لعام ١٣٦٨هـ على متن طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية.

يقول هيل إن وزارة الدفاع السعودية وزعت الجدول المذكور أعلاه مؤخراً، وسيبقى ساري المفعول طيلة فترة موسم الحج، وهذا يعني إلغاء الجدول الذي نقل إلى وزارة الخارجية الأمريكية طي الرسالة رقم ٣٣ المؤرخة في ١١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م. ويذكر هيل أن يوم الوقوف بعرفة يصادف ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٩م، ويضيف أن من المتوقع أن ينتهي موسم الحج الحالي في النصف الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٩م.

ويشير هيل إلى أن الجدول المذكور يسمح بالاستفادة القصوى من تنقلات أعداد الحجاج الكبيرة، وعليه فقد ازدادت رحلات جدة-الظهران، وجدة-القاهرة بنسبة ١٥ إلى ٢٠ بالمائة، ورحلات جدة-المدينة بنسبة ٥٠ بالمائة.

R. 10

1949/08/29
890 F. 79603/8-2949 (1)

جدول بأسعار رحلات موسم الحج لعام ١٣٦٨هـ على طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية مضمن طي رسالة رقم ١٩٨ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يوضح الجدول أن سعر تذكرة السفر من جدة إلى القاهرة بلغ ٤٢ جنيهاً مصرياً ذهاباً و٧٥ جنيهاً مصرياً ذهاباً وإياباً، في حين بلغ سعر التذكرة من القاهرة إلى جدة ٣٢ جنيهاً مصرياً ذهاباً أي ٤٣٢ ريالاً سعودياً، و٥٧ جنيهاً مصرياً ذهاباً وإياباً، أي ما يعادل ٧٧٠ ريالاً سعودياً. أما سعر التذكرة من جدة إلى المدينة المنورة فقد بلغ ١٥٠ ريالاً ذهاباً، و٣٠٠ ريالاً ذهاباً وإياباً.

ويتبين من الجدول أن سعر التذكرة من بيروت أو من دمشق إلى جدة بلغ ٣٨٥ ليرة سورية ذهاباً، و٦٩٣ ليرة سورية ذهاباً وإياباً. كما يعطي الجدول أسعار تذاكر السفر بين عدد من مدن المملكة مقدرة بالريال السعودي.

R. 10

1949/08/29
890 F. 415/8-2949 (1)

برقية سرية رقم ٣٥٣ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى رسالة السفارة الأمريكية في جدة رقم ٢١ المؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م بعنوان «الاحتفال باليوبيل الذهبي للملك»، ويقول إنه أمكن الحصول على معلومات إضافية حول هذا الموضوع من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وتفيد هذه المعلومات احتمال إقامة احتفال بالذكرى الخمسين لاسترداد الملك عبدالعزيز آل سعود مدينة الرياض، التي توافق شهر يوليو (تموز) ١٩٥٠م في التقويم الهجري أو يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢م في التقويم الميلادي. ويقول هيل إن من الممكن اختيار موعد وسط تجنباً لإقامة الاحتفال في الصيف.

ويتابع هيل قائلاً إن الملك لم يكن راغباً في الاحتفال بهذه المناسبة بادئ الأمر، لكنه قبل فيما بعد أن يتم إصدار كتيب يطبع في مكة المكرمة بهذه المناسبة، مع أنه مازال لم يوافق على إقامة الاحتفال بعد. ومن المتوقع أن يحتوي الكتيب على ثلاثة أقسام يتعلق الأول بتولي الملك مقاليد الحكم، ويختص الثاني بسياسة الملك الخارجية، أما الثالث فيتناول تنظيم الدولة.

R. 4

1949/08/30
890 F. 51/8-3049 (1)

برقية رقم ٥١٠ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير هيل إلى طلب كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة من السفارة إبلاغ بنك تشيس ناشنال Chase National Bank في نيويورك أن وزير المالية في الحكومة السعودية يوم ٢٨ أغسطس ١٩٤٩م هو عبدالله السليمان الحمدان. وينقل هيل عن دولابي أن بنك تشيس ناشنال طلب هذه المعلومات للتأكد من صلاحية توقيع الحمدان على وثائق معينة. ويفيد هيل أن السفارة الأمريكية استجابت لطلب دولابي

لأنه لا يتعارض مع أنظمة المملكة العربية السعودية. ويطلب هيل في نهاية برقيته من وزارة الخارجية الأمريكية أن تنقل هذه المعلومات إلى بنك تشيس ناشنال إذا لم يكن لها اعتراض على ذلك.

R. 5

1949/08/30
890 F. 5151/8-3049 (2)

برقية رقم ٣٥٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال والمستشار في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تتضمن البرقية أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في جدة حسب سعر الإغلاق يوم ٢٩ أغسطس ١٩٤٩م، وتقدم أيضاً أسعارها قبل أسبوع، وقبل عام. ويتبين من البرقية أن سعر الدولار الأمريكي كان ٤ ريالات و١٦ قرشاً، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥٩ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً، والجنيه المصري ١٣ ريالاً وقرشين، والمائة روبية الهندية ٩٧ ريالاً. كما يذكر هيل أن سعر الريال غير الرسمي بلغ ٢١ ستاً.

R. 6

1949/08/31
890 F. 30/8-3149 (1)

برقية سرية رقم ٢٥٥ من القنصلية الأمريكية في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تشير القنصلية إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢١٩ المؤرخة في ٢٣ أغسطس ١٩٤٩م، وتضيف أنها تعتقد أن الخطوط الجوية العربية السعودية تمتلك ٥ طائرات من طراز سي-٤٧ في الخدمة وثلاث طائرات جاثمة على الأرض للصيانة العادية بالإضافة إلى طائرتين أخريين هما بحاجة إلى إصلاحات رئيسية. وتضيف البرقية أن هناك طائرتين خارج المملكة العربية السعودية تخضعان لأعمال الصيانة، كما تنقل عن حكومة المملكة أن هناك ثلاث طائرات نقل من نوع بريستول صالحة للعمل. وتشير القنصلية إلى أن هذه المعلومات التقديرية هي أفضل الموجود لديها مع أنها ليست معلومات موثوقة.

R. 1

1949/08/31
890 F. 6363/8-3149 (2)

مذكرة محادثات أعدها روبرت إيكنز Robert S. Eakens رئيس قسم تصدير النفط بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية وشارك فيها كل من روجرز W. S. S. Rodgers رئيس مجلس إدارة شركة نفط تكساس Texas Oil Company ودين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

بدأ روجرز المحادثات موضحاً أنه يرأس مجلس إدارة شركة تكساس التي تملك ٥٠ بالمائة من أسهم شركة نفط كاليفورنيا-تكساس California- Texas Oil Company وشركة نفط البحرين .Bahrein Petroleum Co؛ أما الخمسون بالمائة الباقية فتملكها شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil Company of California. وأضاف قائلاً إن شركة تكساس تملك ٣٠ بالمائة من أسهم شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company صاحبة الامتياز في المملكة العربية السعودية.

وذكر روجرز أنه يتحدث باسم شركة تكساس فقط، وأنه لا صلة بين شركته وشركة نفط سوكوني فاكيوم Socony Vacuum Oil Company أو شركة ستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وهما شريكتا أرامكو، بالإضافة إلى شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا.

وأشار روجرز إلى الأهمية الاستراتيجية لنفط المملكة وفنزويلا على المدى البعيد، موضحاً الصعوبات التي تواجه شركته في العالم مثل خسارة السوق النفطي في الأرجنتين والسويد، وإمكانية خسارة السوق في اليابان وكندا. وقال روجرز إنه يدرك أن على شركات النفط الأمريكية أن تتخلى عن قسم من سوق النفط الأجنبية لصالح الشركات البريطانية لمساعدة بريطانيا على حل مشكلة تبادل العملات التي تواجهها، إلا أن هذا قد يؤدي إلى انكماش السوق النفطية الأمريكية إلى ١٠ أو ١٥ بالمائة فقط من السوق العالمية، وهو أمر قد يتمخض عن نتائج وخيمة بالنسبة إلى الشركات الأمريكية. وعبر روجرز عن أمله في التوصل إلى حل ما بهذا الصدد في المباحثات الجارية مع البريطانيين، إذا وافق وزير الخارجية الأمريكي على أن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في النفط الأجنبي، بالرغم من علمه أن البريطانيين لا يرغبون في التحدث عن النفط. وتقول المذكرة إن وزير الخارجية وعد بأن ينظر في المسألة ليرى ما يمكن فعله في هذا الشأن.

R. 8

1949/08/31
890 F. 72/8-1649 (1)

برقية رقم ١١٣ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٨٤ المؤرخة في ١٦ أغسطس ١٩٤٩م بشأن التعديل المنشود للاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة العربية السعودية والشركة الشرقية للاتصالات البرقية Eastern Telegraph Co. ويذكر آتشيسون أن فشل تعديل الجوانب الاحتكارية من الاتفاقية في هذا الوقت سيؤدي إلى تأخير فرصة تحسين

الاتصالات البـرقية الخارجية للـمملكة لمدة خمس سنوات.

ولذلك يقـترح آتشيسون على الـسفارة متابعة المسألة عن كثب، وأن تكون مستعدة لتقديم المشورة لحكومة المملكة إذا لم تتضمن اقتراحات الشركة الشرقية للاتصالات البرقية شروطاً تـسمح لحكـومة المملـكة بتأسـيس شبكات اتصال برقية تصلها بالعالم الخارجي.

R. 9

1949/08/31
890 F. 7962/8-3149 (1)

برقية سرية رقم ٣٥٩ من فرانكلين وولف Franklin W. Wolf من السفارة الأمريكية في كراتشي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقـل وولف ما جاء فـي مذكرة وزارة الخارجية الباكستانية المؤرخة في ٣٠ أغسطس من أن برنامج التشغيل الحكومي فوّض شركة طيران أورينت Orient Airways بنقل الحجاج الباكسـتانيين إلى جدة على خـط كراتشي-الظهران-جدة. وأضافت المذكرة أن الطائرة الأولى سـتغادر كـراتشـي يوم ٣ سبـتمبـر (أيلول). ويطلب وولف من القوات الجوية الأمريكـية في الظـهران تقديم التـسهيلات للرحلة الأولى وتزويدها بـالوقود، موضحاً أنه تم إعلام حكومة المملكة العربية السعودية بذلك.

R. 11

1949/08/31
890 G. 6363/8-3149 (1)

برقية رقم ٤١٧ من إدموند دورز Edmund J. Dorsz القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير دورز إلى أن الصحافة العراقية نقلت تقريراً نشر في صحيفة «لندن تايمز» *London Times*، يزعم أن الملك عبدالعزيز آل سعود مستعد لشحن النفط إلى حيفا إذا ما اسـتمر العراق بـفرض حظر على ضـخ النفط إلى إسرائيل. ويذكر دورز أن المفوضية السعودية في بغداد أصدرت بياناً بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٤٩م تنفى فيه ما ورد في التقرير المذكور. ويقول البيان إن شركة النفط الأمريكية تعهدت بعدم وصول أي قطرة من نفـط المملكة إلى أي مكان يخضـع للسيطرة اليهوديـة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

ويضيف البيان أن شركة الزيـت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company منعت تحميل بعض ناقلات النفط في رأس تنورة بعد أن تبين أن تلك الناقلات قد رست بعد عودتها من أوروبا بموانئ يسيطر عليها اليهود. وبالإضافة إلى ذلك يقول البيان إن حكومة المملكة العربية السعودية تحظر مرور السفن والطائرات في مياهها الإقليمية وأجوائها إذا كانت متجهة إلى موانئ أو مطارات تقع تحت السيطرة اليهودية.

LM.190-8